

الفصل الثالث

الجملة الفعلية بين التركيب والدلالة
في شعر ابن هانيء

مدخل

الجملة الفعلية - كما عرفها ابن هشام: «هي التي صدرها فعل، كـ (قام زيد)، و(ضرب اللص)، و(كان زيد قائماً)، و(ظننته قائماً)، و(يقوم زيد)، و(قم)»^(١).

فيلاحظ مما سبق أن الجملة الفعلية تشمل الجملة المبدوءة بفعل تام، والمبدوءة بفعل ناقص، وقد تناولنا الجملة المبدوءة بفعل ناقص في الفصل السابق الخاص بالجملة الاسمية، كما فعل نحاتنا - رحمهم الله.

وتتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين: الفعل، والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل، ثم تأتي بعد ذلك العناصر غير الإسنادية، وهي التي أطلق عليها النحاة (فضلات)، والتي تشمل المفاعيل، والحال، والتوابع.

وسوف أخصص هذا الفصل لدراسة ركني الإسناد في الجملة الفعلية: الفعل، والفاعل، وما ينوب عن الفاعل، ثم أتحدث عن المفاعيل، والحال، كل ذلك من خلال ديوان ابن هانئ.

ولا شك أن كل هذه العناصر تلعب دوراً هاماً في التركيب، كما أن العوارض التركيبية التي تطرأ عليها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف لها

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦.

علاقة كبيرة بالمعنى المستفاد، وقد استطاع ابن هاني أن يوظفها توظيفاً دقيقاً لأداء المعاني المختلفة، فهو لا يستخدم وظيفة أو ظاهرة نحوية، ولا ينشيء علاقة نحوية، إلا على حسب ما يريده من معنى، ومن ثم سوف أقوم بتحليل تلك العناصر الواردة في شعره، مع محاولة إبراز دورها في أداء المعنى، وما للعوارض التركيبية التي تطرأ عليها من آثار دلالية وبلاغية.

وقد جاء هذا الفصل مكوناً من المباحث التالية:

المبحث الأول: الفعل وأنواعه، حيث تحدثت عن قضايا الفعل، كحذف الفعل وجوبا، وجوازا، وحذف (أن) الناصبة للفعل المضارع، ونصبه بعد (حتى)، ورفع بعد الفاء المسبوقة بنفي، وجزمه في جواب الطلب، وحذف لام الطلب، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه.

المبحث الثاني: النائب عن الفاعل، حيث تحدثت عن دلالات حذف الفاعل.

المبحث الثالث: التعدي واللزوم، حيث تحدثت عن وسائل تعدي اللزوم، وما يستخدم لازماً ومتعدياً، وتعدي الفعل المتعدي بنفسه بواسطة حرف الجر (في).

المبحث الرابع: الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به.

المبحث الخامس حذف المفعول به.

المبحث السادس المفعول له، حيث تحدثت عن معناه الاصطلاحي، وتقديمه على عامله.

المبحث السابع الحال، حيث تحدثت عن الحال في الاصطلاح، وأنواعها، والحال بين الجمود والاشتقاق، ومجيء الحال من النكرة، ورتبتها بالنسبة لصاحبها وعاملها.

ولم أغفل في الحديث عن تلك القضايا السياق، فهو الأساس الذي يُعتمد عليه في تحليل الظواهر النحوية للتوصل إلى وظائفها الدلالية.

المبحث الأول الفعل وانواعه

الفعل هو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث وزمنه، وهو ثلاثة انواع: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي يدل على حدث تم وقوعه في الماضي، والمضارع يدل على حدث يقع في الحال أو الاستقبال، والأمر يدل على طلب حدوث فعل في المستقبل، وسوف أتناول هنا القضايا المتعلقة بالفعل في الجملة العربية: كحذف الفعل، سواء اكان ماضيا أم مضارعا أم أمرا، كما أتناول ما يتعلق بالفعل المضارع من قضايا كنيصه وجزمه.

أولا- حذف الفعل وجوبا.

لحذف الفعل وجوبا مواضع كثيرة ذكرها النحاة في أبواب متفرقة من كتبهم، ويهمننا هنا موضعان منها، هما اللذان لهما نماذج في ديوان ابن هاني، وهما:

الموضع الأول: في باب الفاعل ونائبه.

إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة من الأدوات التي تختص بالفعل، ك (إن) - لو - إذا) فإن جمهور البصريين أوجبوا رفعه بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(١).

(١) التوبة: ٦، انظر: شرح التسهيل ٧٤ / ٢.

وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل مرفوع بما بعده، حيث يجيزون تقديم الفاعل على الفعل، وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بالابتداء^(١).

وقد عارض بعض المحدثين رأي البصريين، ثم إن منهم من علل ذلك بأنه لا داعي لتقدير ما لا حاجة للتركيب إليه، ولما فيه من التكلف والتعقيد، والبحث فيما وراء اللغة، ومنهم الدكتور/ مهدي المخزومي^(٢)، والدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر^(٣).

ومنهم من علل ذلك بأن تقدير فعل بعد الأداة يؤدي إلى تفويت غرض دلالي، ومن ثم اختار رأي الكوفيين، وهذا هو رأي الدكتور/ فاضل السامرائي، حيث يقول: « وفي رأي الجمهور نظر، فإنه إذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمه)، و(إذا جاءك فأكرمه) واحدا، ولم يفد التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيذا، والذي أراه - وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي - أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وأن ما قدم من نحو هذا، فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم»^(٤).

وقد ذهب الأستاذ/ عباس حسن إلى تصحيح رأي البصريين، فبعد أن أورد المذاهب الثلاثة قال: «والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦١٥ .

(٢) انظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه) ص ١٧ ، ١٨ ، والدكتور/ مهدي يجيز تقديم الفاعل على الفعل موافقة للكوفيين.

(٣) النحو الوصفي ٣ / ٤٤ .

(٤) معاني النحو ٢ / ٤٦ ، والدكتور فاضل يؤيد الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على فعله ، لنفس الأغراض التي من أجلها وافقهم على إعراب الاسم المرفوع بعد الأدوات المختصة بالفعل فاعلا مقدما، وهذه الأغراض هي: إزالة الوهم من ذهن المخاطب ، والقصر والتخصيص، وغير ذلك من أغراض التقديم، انظر: معاني النحو ٢ / ٤٠ .

أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف، ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف أخف وأيسر»^(١).

وأرى - تبعا لرأي الأستاذ / عباس حسن - أن رأي البصريين هو الصواب، وإذا كان الدكتور / فاضل السامرائي قد منع تقدير فعل قبل الاسم المرفوع مراعاة للمعنى الذي يحققه التقديم، فإنه يمكن القول بأن ذكر الاسم بعد الأداة ورفعها، ثم ذكر ما يفسر عامله، يؤدي غرضا بلاغيا أيضا، لا يتحقق إذا عدلنا عن هذا التقدير، وهذا الغرض تنبه إليه الرضي؛ إذ يقول تعقيبا على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾: «إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو: استجارك، الظاهر، لان الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر لان الابهام المحوج إلى التفسير، إنما كان لاجل التقدير، ومع الاظهار لا إبهام، والغرض من الابهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس ذلك المبهم، لأن النفوس تتشوق، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضا، في ذكر الشيء مرتين: مبهما ثم مفسرا تؤكد ليس في ذكره مرة، وإنما لم يحكم بكون (أحد) مبتدا، و(استجارك) خبره؛ لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»^(٢). وقد جاء وقوع الاسم مرفوعا بعد هذه الأدوات في قول ابن هانيء: [الكامل]

وأنا الضمير له بملك قيادهم طوعا إذا الملك العنيف تعجرفا^(٣)

وقوله: [الرمل]

(١) النحو الوافي ٢ / ١٤٥ ، وقد قدم الأستاذ / عباس حسن أدلة قوية تؤيد ما ذهب إليه البصريون.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) الديوان ص ٢٠٥ ، ملك قيادهم: إذلالهم، والضمير في (له) يعود على المعز، وفي (قيادهم) يعود على الروم.

لو مُعافَى مِنْ خُطوبٍ عُوْفِيَتْ لِقُوَّةَ بَيْنِ هَضَابٍ وَنُجْدٍ^(١)

فقد جاء في هذه الأبيات وقوع الاسم مرفوعاً بعد أدوات تختص بالأفعال، لذا يجب تقدير فعل قبل هذه الأسماء، فالتقدير في البيت الأول: (إذا تعجرف الملك العنيف تعجرفاً)، وهذا جائز شعراً ونثراً.

أما في البيت الثاني فقد جاء بعد (لو) اسم مرفوع، بعده جار ومجرور، ولم يجيء فعل بعد الاسم، وهذا نادر، يقول ابن مالك: «ويندر المجيء باسمين مرفوعين بعد (لو) في قول الشاعر^(٢): [الرمل]

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرْقٍ كُنْتُ كَالغَصَانِ بِالماءِ اغْتِصَارِي

وحمله أبو علي على أن (حلقي) فاعل لفعل مضمّر يفسره (شرق)، و(شرق) خبر مبتدأ محوفاً مدلول عليه بالفاعل، والتقدير: (لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق)، وحمله شيخنا - رحمه الله - على أن (حلقي) مبتدأ، و(شرق) خبر، و(بغير الماء) متعلق بالخبر، وقد ابتدأ الكلام بعد (لو)؛ لأنها لما لم تعمل لم يسلك بها سبيل (إن) في الاختصاص بالفعل أبداً^(٣).

وأرى أن التوجيه المناسب لبيت ابن هانيء هو أن يكون (معافى) نائب فاعل لفعل محذوف دل عليه جواب الشرط، والتقدير: (لو عوفي معافى من خطوب)، وقد جاءت (معافى) هنا نكرة للعموم والشمول.

(١) الديوان ص ١٢٥، اللقوة: العقاب الأثني، الهضاب جمع هضبة، وهي الجبل المنبسط، والنجد جمع نجد، وهو المرتفع المشرف من الأرض، والمعنى: لو كان هناك أحد معافى من خطوب الدهر لعوفيت لقوة موجودة بين الهضاب والجبال.

(٢) هو: عدي بن زيد، انظر: ديوانه ص ٩٣.

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٩٨، ٩٩.

أما قول ابن هانيء: [الطويل]

بني هاشم هل غيرُ عَصْرٍ مُدَلِّلٍ لِيَالِيهِ أَقْتَابٌ عَلَيْهَا وَأَشْرُخٌ^(١)

فقد جاز وقوع الاسم هنا بعد أداة الاستفهام (هل)؛ لأن أدوات الاستفهام غير الهمزة يجب أن يقع بعدها الفعل إذا كان في حيزها، فإن لم يكن في حيزها وقع بعدها الاسم.

الموضع الثاني: في باب الاشتغال:

عرف الفاكهي الاشتغال بقوله: «حد الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو وصف صالح للعمل مشغول عن نصبه لفظاً أو محلاً بالنصب لمحل ضميره أو لملابسه بواسطة أو غيرها»^(٢).

فمثال اشتغال الفعل: (أزيذا ضربته)، ومثال اشتغال الوصف: (أهذا أنت ضاربه)، فالفعل والوصف هنا مشغولان عن نصب الاسم السابق لفظاً كما في المثال الأول، أو محلاً كما في المثال الثاني، بنصب محل ضميره.

ومثال اشتغال العامل بنصب ملابس الضمير: (زيذا ضربت أخاه)^(٣).

والنصب لمحل الضمير أو ملابسه بغير واسطة كما مر من أمثلة، أو بواسطة كما في نحو: (زيذا مررت به)، و(هذا مررت بغلامه).

فالاسم المنصوب فيما سبق قدر له النحاة فعلاً واجب الإضمار يفسره الفعل المذكور.

(١) الديوان ص ٨٥، أقتاب جمع قتب، وهو إكاف صغير على قدر سنام البعير، الأشرخ جمع شرخ، وهو الحرف الناتيء من كل شيء.

(٢) الديوان ص ٨٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٣٦/٢، وشرح الحدود النحوية ص ١٥١.

واشترط النحاة في الفعل المفتر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بغير الظرف «فلو قلت زيدا أنت تضربه» لم يجز؛ للفصل بـ «انت»^(١).

أما الفصل بالظرف فجائز^(٢) كما في نحو: (زيدا اليوم ضربته).

وهذا الشرط خاص بالفعل، أما الوصف فالفصل جائز فيه كما في المثال السابق: (أهذا أنت ضاربه)، وقد ذهب الكسائي إلى جواز الفصل بالظرف وبغيره في الفعل حملا على الوصف^(٣).

ونصب الاسم السابق ليس بواجب في كل الحالات، بل قد يجب نصبه، وقد يجب رفعه، وقد يترجح نصبه، وقد يترجح رفعه، وقد يستوي الأمران.

فيجب نصبه إذا كان الاسم السابق تاليا لأداة من الأدوات التي تختص بالفعل كأدوات الشرط، والاستفهام غير الهمزة، وأدوات التحضيض، كما في نحو: (إن زيدا رأيته فاضربه)، (هل زيدا أكرمته)، (هلا زيدا أكرمته).

وتعبير النحاة بوجوب نصب الاسم السابق بناء على أن الكثير مجيء منصوبا، وقد يجيء مرفوعا، وهذا جائز، «ويتصور ذلك كثيرا في الأفعال التي لها مطاوع، أو التي تعدت بالهمزة أو غيرها، وقد أنشد سيبويه^(٤) للنمر بن تولب^(٥): [من الكامل]

(١) شرح الأشموني ٧٣ / ٢

(٢) حاشية الصبان ٧٣ / ٢

(٣) حاشية الصبان ٧٣ / ٢

(٤) المقاصد الشافية ٧١ / ٣، وانظر: الكتاب ١ / ١٣٤، والرواية فيه: (إن منفسا...) - بالنصب،

على تقدير: (إن أهلك منفسا).

(٥) انظر: ديوانه ص ٨٤، والرواية فيه: (إن منفسا) - بالنصب، كما في كتاب سيبويه، وقد ورد

في الخزانة: (إن منفس) بالرفع، انظر: الخزانة ١ / ٣١٤.

لا تجزعي إن مُنِّسَ أهلكه وإذا هلكك فعند ذلك فاجزعي

فعلى الرواية بالرفع، يكون فاعلا بفعل محذوف وجوبا تقديره: (هلك منفس).

فالعبارة هنا بوجوب وقوع فعل بعد الأدوات المختصة بالفعل.

وأما وجوب رفع الاسم السابق، فذلك إذا وقع الاسم بعد أداة من الأدوات التي تختص بالابتداء، ك (إذا) الفجائية، و(ليتما)، نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)، و(ليتما بشر زرته)، فيجب رفع (زيد) و(بشر) على الابتداء.

كذلك يجب الرفع إذا كان الاسم متلوا بأداة تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها: كأدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، ولام الابتداء، وما النافية، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، نحو: (زيد إن زرته يكرمك)، و(هل رأيت)، و(هلا كلمته).

وأما ما يرجح فيه النصب فهو ما كان الفعل المشتغل عنه دالا على الطلب: كالأمر والنهي، والدعاء، كما في نحو: (زيدا اضربه، أو ليضربه عمرو، أو لا تهنه)، ونحو: (بكرا غفر الله له).

كذلك يرجح النصب إذا كان الاسم تاليا لأداة يكثر وقوع الفعل بعدها: كهزمة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾^(١)، والنفي بـ (ما)، أو (لا)، أو (إن)، نحو: (ما زيدا رأيت)، ولا عمرا كلمته، وإن بكرا ضربته).

كذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف بلا فصل على جملة سابقة، نحو: (لقيت زيدا وعمرا كلمته)، و(قام زيد وعمرا أكرمته).

كذلك إذا كان رفع الاسم يوهم الوصفية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١).

فعلى قراءة الجمهور بنصب (كل)، يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، ونصبه هنا من الناحية النحوية أرجح؛ لأنه في حالة الرفع^(٢) «يَتَخَيَّلُ أَنَّ الفِعْلَ وَصِفَ، وَأَنَّ الخَبْرَ (بِقَدَرٍ)»^(٣)، فالنصب هنا نص في المعنى المراد «لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه»^(٤).

ولذلك لما أريد جعل جملة (فعلوه) من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٥) صفة، وجب الرفع.

أما ما يستوي فيه الرفع والنصب فهو ما كان فيه الاسم المشغول عنه معطوفا على جملة ذات وجهين، نحو: (محمد حضر وعمرا أكرمته، أو وعمرو أكرمته)، فالنصب باعتبار أن الجملة صغرى، والرفع باعتبار أن الجملة كبرى.

(١) القمر: ٤٩ .

(٢) قرأ بالرفع: أبو السمال، وقد قوى ابن الجني الرفع هنا، قال: ((الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: (زيد ضربته)))). انظر: المحتسب ٢/ ٣٠٠ .

(٣) تفسير البحر المحيط ٨/ ١٨١ .

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٨٠ .

(٥) القمر: ٥٢ .

وفيما عدا هذه الأمور فإنه يترجح فيه الرفع، كما في قولنا: (محمد أكرمته)، حيث لا يكون مع الرفع إضمار، وما لا إضمار فيه أولى مما فيه إضمار.

وقد ورد في ديوان ابن هانيء ثلاثة مواضع وقع فيها اشتغال:

الموضع الأول- قوله: [البسيط]

شعرا أحطتم به علما كأنكم فاوضتم العيز في فحواه والخُمُرًا^(١)

الموضع الثاني: قوله: [الطويل]

أكل كِنَاسَ فِي الصَّرِيمِ تَظُنُّهُ كِنَاسَ الطِّبَاءِ الدُّعْجِ وَالشُّدْنَ العُفْرِ^(٢)

ففي هذين الموضعين نصب كل من (شعرا) في البيت الاول، و(كل) في البيت الثاني على الاشتغال، والنصب هنا جائز لا واجب، لكنه أرجح من الرفع؛ لأن الرفع في البيت الأول يوهم كون جملة (أحطتم) صفة لـ (شعر)، وحينئذ ينتظر السامع الخبر، والنصب لا يوهم ذلك، ومن ثم كان النصب نصا في المعنى المراد، وما كان نصا في المعنى المراد أولى مما ليس نصا فيه.

ولأن الاسم المشغول عنه في البيت الثاني وقع بعد ما يكثر وقوع الفعل بعده، وهو همزة الاستفهام.

(١) الديوان ص ١٧٣ ، العيز: قافلة الحمير.

(٢) الديوان ص ١٥٣ ، الصريم: الرملة المنصرمة من الرمال ذات الشجر، الدعج جمع دعجاء: السوداء العين، الشدن جمع شادن، وهو ولد الطبي، العفر جمع أعفر، وهو ما يعلو بياضه حمرة .

والنصب في الموضوعين بتقدير فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، وفي البيت الأول يمكن تقديره بـ (علمتم شعرا أحطتم به)، وفي البيت الثاني بـ (أتظن كل كناس في الصريم تظنه).

الموضع الثالث: قوله مخاطبا جعفر بن علي: [الرمل]

أي مفقوديك تبكيه: أب هبرزي أنت منه أم ولد^(١)

هنا نصب الاسم (أي) على الاشتغال، ونصبه هنا جائز، ولكن الرفع أرجح، إذ لا يوجد ما يرجح النصب، أو يوجب، كما لا يوجد ما يوجب الرفع، أو ما يسوي بينه وبين النصب، ومن ثم كان رفعه هنا أرجح، لأنه لا يوجد إضمار مع الرفع.

والنصب هنا بتقدير فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور، ولا يجوز تقديره قبل الاسم المنصوب، لأنه هنا اسم استفهام له الصدارة، ومن ثم يكون التقدير: (أي مفقوديك تبكي تبكيه).

وقد وردت (أي) منصوبة هكذا في الديوان، وفي شرحه، وكان الصواب أن يقول مع ذلك: (أبا)؛ لأنه بدل من (أي).

الموضع الثالث من مواضع حذف الفعل وجوبا: إذا كان المصدر نائبا مناب فعله.

يحذف الفعل جوازا ووجوبا في باب المفعول المطلق، فيحذف جوازا، وذلك إذا كان غير مؤكد لعامله: كأن يكون مبينا لنوع المصدر، أو عدده، وذلك بشرط وجود قرينة^(٢) «عند الجميع، كأن يقال: (ما ضربت)، فتقول:

(١) الديوان ص ١٢٥ .

(٢) شرح الحدود النحوية ص ١٥١ .

(بلى ضربا مؤلما)، أو: (بلى ضربتين)، وكقولك لمن قدم من سفر: (قدوما مباركا)، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: (حجا مبرورا)، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه، وليس بواجب^(١).

أما المصدر المؤكد لعامله، فإن عامله لا يحذف جوازا؛ «لأنه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه منافي لذلك»^(٢)، ولكنه يحذف وجوبا إذا كان المصدر نائبا منابه.

وينوب المصدر عن فعله في الأسلوب الطلبي والخبري.

ففي الطلب يكون «المصدر المؤكد النائب دالا على أمر، أو نهي، أو دعاء، أو توبيخ، والكثير أن يكون التوبيخ مقرونا بالاستفهام، فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم: قياما، بمعنى: قوموا قياما، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره: جلوسا، بمعنى: اجلسوا... ومثال النهي أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة، أو خطبة: سكوتا لا تكلما، أي: اسكت لا تتكلم... ومثال الدعاء بنوعيه قول زعيم: ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار، فنصرا عبادك المخلصين، وهلاكنا وسحقنا للباغي الأثيم... ومثال الاستفهام التوبيخي: أبخلا وأنت واسع الغنى»^(٣).

أما نيابة المصدر في الخبر ففي خمس مسائل^(٤):

(١) شرح الأشموني ١١٦ / ٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٩٥ / ١ .

(٣) النحو الوافي ٢ / ٢٢١، ٢٢٢ .

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ١٠٢ .

الأولى: مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكير نعمة وشدة: (حمدا وشكرا لا كفرا، وصبرا لا جزعا).

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله: نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءً﴾^(١).

الثالثة: أن يكون مكررا، أو محصورا، أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين، نحو: (أنت سيرا سيرا)، و(ما أنت إلا سيرا)، و(إنما أنت سيرَ البريد)، و(أنت سيرا^(٢)).

الرابعة: أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره، فالأول الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو: (له علي ألف عرفا)، أي: اعترافا، والثاني الواقع بعد جملة تحتل معناه، نحو: (زيد ابني حقا).

الخامسة: أن يكون فعلا علاجيا تشبيها بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، ك (مررت فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار).

وما كان جاريا مجرى الأمثال مما سبق، نحو: (حمدا وشكرا لا كفرا) - لا يجوز القياس عليه؛ لأن الأمثال لا تغير^(٣).

أما باقي المصادر النائية عن فعلها فيما سبق فقد اختلفوا في القياس عليها، فيرى سيبويه الاقتصار على السماع^(٤)، وأجازه الأخفش^(٥)، «وقيل ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس، وما لا فلا ينقاس»^(٥).

(١) محمد: ٤ .

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٣١ .

(٣) انظر: الكتاب ١ / ٣١٢ .

(٤) انظر: الهمع ١ / ١٨٨ .

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٢٠٧ .

والمصادر التي لا فعل لها من لفظها، مثل: «ويل زيد وويحه وبئلة الأكَف»^(١).

وأرى أن الصواب هو ما ذكره أبو حيان «لأنه يسائر الأصول اللغوية العامة، ولا تضار اللغة باتباعه»^(٢).

ومن نماذج ذلك في ديوان ابن هاني، قوله مخاطبا جعفرا ويحيي ابني علي: [الطويل]

فمهلاً بني عَمِّي وأعيانَ معشري وأملاك قومي والخضارم من

وقوله: [الطويل]

فرفقا قليلا أيها الملك الرضى بنفسك واترك منك حظا على قَدْرِ^(٤)

وقوله: [الطويل]

قفا فلأمر ما سرينا وما نسري وإلا فمشياً مثلَ مَشِي القطا

وقوله: [الكامل]

وبنو عَلِيّ لا يقال لهم : صبراً وهم أشدُّ الوغى الضُّبُرِ^(٥)

وقوله: [البسيط]

مهلاً فلا المتنبّي بالنبي ولا أعُدُّ أمثاله في شعره الشُّورِ^(٧)

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٣٠ ، وانظر: الهمع ١ / ١٨٨ .

(٢) النحو الوافي ٢ / ٢٢٤ .

(٣) الديوان ص ١٥٩ .

(٤) الديوان ص ١٥٦ ، يخاطب في هذا البيت جعفر بن علي .

(٥) الديوان ص ١٥٣ .

(٦) الديوان ص ١٦٩ ، الضُّبُرُ : جمع ضبور، وهو الأسد الشديد .

(٧) الديوان ص ١٧٢ .

وقوله: [الطويل]

شجًا لعداء لا مزارَ نفوسهم قريبٌ ولا الأعمارُ فيهم لوابتُ^(١)

وقوله: [الكامل]

منع الجنود من القفول رواجعا تباله بالمنديات قفولُ^(٢)

وقوله: [البسيط]

فما يقول لنا القرطاس ويلكم إنا نرى عظةً فيكم ومُعْتَبِرًا^(٣)

وقوله: [الكامل]

قد قلتُ للأسى حنانك عائدا فلقد قرغت صفاةً كُـلِّ ودودِ^(٤)

فالمصادر الواردة في الأبيات السبعة الأولى، لها أفعال من لفظها، وهذه المصادر على الترتيب: (مهلا - رفقا - مشيا - صبيرا - مهلا - شجا - تبا) قد نصبت، ونابت مناب فعلها لأنها دالة على إنشاء طلبي، حيث تدل المصادر الخمسة الأولى على الأمر، ويدل المصدران (شجا و تبا) على الدعاء، فالأول دعاء بالحزن على الأعداء^(٥)، والثاني دعاء بالهلاك على ملك الروم.

أما المصدران (ويلكم - حنانك) في البيتين الأخيرين فليس لهما فعل من لفظهما، والأول دعاء بالويل، والثاني أمر، أي: تحزن.

(١) الديوان ص ٦٣ .

(٢) الديوان ص ٢٥٨ ، الضمير المستتر في (منع) يعود على الدُمَشْتَقِ ملك الروم .

(٣) الديوان ص ١٧٢ .

(٤) الديوان ص ١١١ ، الأسى: الطيب، ويقصد الطيب الذي كان يعالج يحيى بن علي .

(٥) انظر: تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ١٢٨ .

وقد جاء (ويلكم) مرفوعا، وكان يجب نصبه؛ لأنه مضاف، جاء في الهمع: «ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له، فإذا أفردت جاز الرفع والنصب، تقول: (ويح له، وويحا له، وويل له، وويلا له)»^(١).

وقد جاء مفردا، ومن ثم جاز رفعه، وذلك في قول ابن هانيء: [البسيط] ويلمه شاعرا أخملتموه ولم نعلم له عندنا قدرا ولا خطرا^(٢) ف (ويلمه) مخففة عن (ويل لأمه)^(٣)، وقد رفت جوازا لأنها مفردة.

والرفع في هذه الكلمات له دلالة تختلف عن دلالة النصب، فترفع «إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظا في هذه المعاني، فإذا قال السائل: (خيبة له)، فلا يريد محض الدعاء كما أراد بقوله: (عقرا وجدعا)، ولكن يريد: (تخيب مني)، كأنه يخبر عن الخيبة وأنها صادرة منه، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية، ولو أراد به السلامة والعافية لقال: (سلاما لك)، و(سلامة لك) - بالنصب؛ لأن سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم، وكذلك السقي والرعي، فلا بد من النصب على هذا الوجه، وأما (ويح)، و(ويل) فترحم واستقباح، و(وئس) استصغار، فتارة تكون نصبا كما تكون (خيبة)، وذلك إذا أردت محض الدعاء، وإن أردت أن تشوب الدعاء بخبر عن نفسك رفعت كما رفعت (سلام عليك)، إذا أردت التسليم والتحية؛ لأنك مترحم كما أنك مسلم، فيكون التقدير: (ويح مني

(١) الهمع ١ / ١٨٩ .

(٢) الديوان ص ١٧٢ ، ويقصد بالشاعر: المتنبى .

(٣) انظر: الديوان ص ١٧٢ .

لك)، و(استقباح مني له)؛ لأن الويل قبوح؛ ولا يتصور هذا في (تبا له)، ولذلك منع سيبويه الرفع في (تبا) ^(١)، وأنكر على من أجازته ^(٢).

ومعنى قول السهيلي (ولا يتصور هذا في (تبا له): «أنه لا يتصور المعنى على الرفع؛ لأن التبا بمعنى الهلاك والخسران لا يسند إلى المتكلم» ^(٣).

فمن هذا النص نفهم سر رفع الفعل (ويل) في قول ابن هانيء السابق: (فما يقول لنا القرطاس)، وقوله: (ويلمه)، حيث لم يرد الشاعر محض الدعاء عليهم، أو الدعاء على أم المتبني، وإنما أراد أن يشوب ذلك بالخبر، فكأنه أراد في الأول: (ويل منا لكم)، أي جعل الويل صادر عنه، وأراد في الثاني الذم.

وعن دلالة وقوع المصدر بدلا من اللفظ بفعله يقول ابن الأثير: «ومن حذف الفعل باب يسمى باب إقامة المصدر مقام الفعل، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ ^(٤)، قوله: (فضرب الرقاب)، أصله: (فاضربوا الرقاب ضربا)، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدرية» ^(٥).

ثانيا- حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع.

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع هي: (أن - لن - كي - إذن).

(١) الكتاب ١ / ٣٣٤ .

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ٤١٤ .

(٣) نتائج الفكر، هامش ص ٤١٤ ، تعليق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا .

(٤) محمد: ٤ .

(٥) المثل السائر ٢ / ٢٨٩ .

ونظرا لأن (أن) هي أم الباب، فقد أجاز النحاة أن تعمل ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب، ولها ثلاث حالات من حيث الظهور والإضمار.

الحالة الأولى - جواز الإظهار والإضمار، وذلك في المواضع التالية:

١- أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١).

٢- بعد اللام، إذا كان الفعل بعدها غير مسبوق بـ (لا) نافية كانت أو زائدة، سواء أكانت اللام للتعليل نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٢)، أم للعاقبة نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾^(٣).

الحالة الثانية- وجوب الإظهار، وذلك بعد اللام الداخلة على فعل مضارع مسبوق بـ (لا) نافية كانت أو زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾^(٤).

الحالة الثالثة- وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٥)، وبعد (حتى)، و(أو)، وفاء السببية، وواو المعية.

(١) الشورى: ٥١ .

(٢) النحل: ٤٤ .

(٣) القصص: ٨ .

(٤) النساء: ١٦٥ .

(٥) الأنفال: ٣٣ .

وفي غير المواضع السابقة اختلف النحاة في حذف (أَنْ) على التفصيل الآتي^(١):

١- يرى جماعة أنه يجوز حذف (أَنْ) في غير المواضع السابقة، ثم اختلفوا، فذهب أكثرهم، ومنهم ابن مالك إلى وجوب رفع الفعل بعد حذفها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٢)، و﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(٣)، وقولهم في المثل: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، وكقول طرفة^(٤): [الطويل] ألا أيهذا الزاجري أحضُر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخَلِّدي على الرواية برفع (أحضر).

وذهبوا إلى ان ما جاء منصوبا عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه، كما في نحو قولهم: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، وكما في قراءة الحسن: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾^(٥).

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب كعادتهم في القياس على الشاذ.

٢- يرى بعضهم أن حذف (أَنْ) مقصور على السماع، ولا يجوز القياس عليه، سواء رفع الفعل بعدها أم نصب، وهو رأي أبي حيان^(٦).

(١) انظر: الهمع ١٧/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٤/٢٢٣،

٢٢٤، والمقاصد الشافية ٦/٩٢ - ٩٤، وشرح الأشموني ٣/٣١٥.

(٢) الروم: ٢٤.

(٣) الزمر: ٦٤.

(٤) انظر: ديوانه ص ٢٥، والرواية فيه: (ألا أيهذا اللاتمي أحضُر...)- بنصب (أحضر).

(٥) الزمر: ٦٤.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٢٣.

وقد ورد الفعل المضارع في الديوان بعد حذفها مرفوعا، وذلك في قوله:
[الطويل]

هدى واعتصاما قبل تُطْمَسُ أوجهٌ تُشاهِ بِلَغْنِ اللاعنين وتُمسَخُ^(١)

فقد جاء الفعل (تطمس) مرفوعا، والدليل على ذلك أنه عطف (تمسخ) بالرفع على الفعل (تشاه) وهو بدل من الفعل (تطمس).

وقوله: [البسيط]

تري شمائل فيه منك بينة لم تنتقل لك عن عهدٍ ولم تحل
كما رأى الملك المنصور شيمته تبدو عليك من المنصور قبل تلي^(٢)

فالتقدير: (قبل أن تلي)، فحذف (أن) ورفع الفعل بعدها بضممة مقدره على الياء للثقل، ولو نصب لقال: (تلي).

ثالثا- نصب المضارع بعد (حتى).

ينصب المضارع بعد (حتى) بـ (أن) مضمرة وجوبا - كما ذكرت آنفا، وذلك بشرط أن يكون المضارع مستقبلا أو مؤولا بالمستقبل، فالمستقبل نحو: (أسلمت حتى أدخل الجنة)، والمؤول بالمستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿٣﴾ - على القراءة بنصب (يقول)﴾^(٤).

(١) الديوان ص ٨٧ .

(٢) الديوان ص ٢٨١ .

(٣) البقرة: ٢١٤ .

(٤) القراءة بالنصب هي قراءة الجمهور، وقرأ نافع: «حتى يقول» - بالرفع، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٣١ .

وتدل حينئذ على أن ما قبلها سبب فيما بعدها كما في المثال، أو أن ما بعدها غاية لما قبلها كما في الآية الكريمة.

ومعنى التأويل بالمستقبل أن يكون زمن الفعل المضارع ماضيا في المعنى، فيكون النصب باعتبار أنه مستقبل بالنسبة إلى زمن الفعل قبله خاصة، ويكون الرفع باعتبار حكاية الحال^(١).

أما إن كان المضارع دالا على الحال نحو: (سرت حتى أدخل المدينة الآن)، أو مؤولا بالحال نحو قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ - على القراءة برفع (يقول)، فإنه يجب فيه الرفع .

ولا بد في هذه الحالة من ان يكون ما قبله سببا فيما بعده، وأن تكون مسبوقة بجملته، فلا يجوز أن يقال: (سيري حتى أدخلها) بالرفع، لأن (حتى) إذا رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية، وحينئذ سيحتاج المفرد الواقع مبتدأ قبلها إلى خبر، ومن ثم لا يجوز إلا النصب، حيث تكون (حتى) جارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل المضارع المنصوب بها، والجار والمجرور في محل رفع خبر للمبتدأ^(٢).

نخلص من ذلك إلى أن (حتى) التي ينصب بعدها المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا تكون جارة، وتكون مسبوقة بجملته او مفرد، وتدل على الغاية أو السببية، والسياق هو الذي يحدد أحدهما، ومن ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [الكامل]

والأرض تَحْمِلُ حلمه فيؤودُها حتى تكادُ بأهلها تَتَزَلُّ^(٣)

(١) انظر: المقاصد الشافية ٦ / ٤٢ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٦ / ٤٥ .

(٣) الديوان ص ٢٨٤ .

وقوله: [الكامل]

أمسهدي ليل التمام تعالياً حتى تقوم بماتم فتتوحا
وذرا جلابيبا تشق جيوبها حتى أضرجها دما مسفوحا^(١)

ففي البيت الأول دل الفعل الواقع بعد (حتى) على الاستقبال، فقرب التزلزل يحدث بعد حمل الحلم، ولذلك نصب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة وجوبا، وتدل (حتى) هنا على الغاية.

وكذلك في البيت الثاني، والثالث، حيث يقع القيام بعد المجيء المستفاد من الفعل (تعالياً)، كما يقع التضريح في البيت الثالث بعد ترك الجلابيب، ومن ثم نصب المضارع في كل منهما، وتدل (حتى) فيهما على التعليل.

رابعا- رفع المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي.

اتضح مما سبق انه من المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا، أن يقع بعد الفاء.

وهذه الفاء هي الجوابية السببية المسبوقة بنفي محض، نحو: (ما تأتيني فتحدثني)، أو طلب محض، نحو: (زرني فأكرمك).

والذي يعيننا في هذا المقام هو الحديث عن وقوع الفعل المضارع بعد الفاء الجوابية أو السببية الواقعة في جواب النفي المحض.

والمقصود بالنفي المحض هو ألا يكون متلوا بنفي آخر نحو: (ما تزال تأتينا فتحدثنا).

(١) الديوان ص ٧٠، المسهد: الذي لم ينم، ويريد بالمسهدين: البرق، والحمام، المسفوح: الجاري من عيني.

أما إذا كان النفي تالياً تقريراً بالهمزة، نحو: (ألم تأتني فأحسن إليك)، فهذا يسمى مؤولاً بالمحض، ويجوز فيه الرفع والنصب على حسب المعنى، فإذا أريد جعل المضارع جواباً لما قبله نصب، وإلا كان معطوفاً على ما قبله بدون أن يكون مسبباً عنه، ومن ثم يجزم.

ومن المؤول بالمحض أيضاً أن يكون منتقضاً بـ (إلا) بعد ذكر الفاء نحو: (ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير)، فهنا أيضاً يجب نصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً على شرط كون الفاء للسببية، وإلا رفع الفعل، أما إن كان الانتقال بـ (إلا) قبل الفاء نحو: (ما تأتينا إلا فتحدثنا)، فلا يجب إلا الرفع؛ لأن التركيب أصبح مثبتاً^(١).

فإذا توافرت هذه الشروط، وهي كون المضارع بعد فاء تفيده السببية، المسبوقة بنفي محض وجب نصبه بـ (أن) مضمرة وجوباً، على مذهب سيويه وجمهور البصريين.

ومعنى ما سبق أن وجوب نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً مرهون بكون هذا الفعل جواباً لما قبله من النفي، ولذلك أجاز النحاة الرفع في المسألة إذا لم يقصد كون ما بعد الفاء جواباً لما قبلها^(٢).

ومن ثم يجب مراعاة معنى التراكيب التي يقع فيها الفعل المضارع بعد فاء مسبوقة بنفي محض أو مؤول به، فإذا كان المقام يقتضي معنى من المعاني التي يفيدها النصب والتي تشترك في كون الفعل مسبباً عما قبله نصب الفعل، وحيث أن يكون نصبه بـ (أن) مضمرة وجوباً، وإذا اقتضى

(١) انظر: الهمع ٢ / ١١، ١٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٤٧، ٤٨.

المقام معنى من معاني الرفع التي تشترك في ان الفعل لا يكون مسيبا عما قبله رفع الفعل بعدها .

والمعاني التي يحققها النصب، والرفع قد أوضحها المبرد في قوله: «تقول: (ما تأتيني فتحدثني)، فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول.

فأحد المعنيين: ما تأتيني إلا لم تحدثني: أي قد يكون منك إتيان ولكن لست تحدثني.

والمعنى الثاني: لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني محدثاً، وكلما أتيتني لم تحدثني.

و الوجه الآخر: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثني.

و أما الرفع فعلى وجهين: أحدهما: ما تأتيني، وما تحدثني، والآخر شريك الأول داخل معه في النفي.

و الوجه الثاني أن تقول: ما تأتيني فتحدثني أي ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني»^(١).

ففي هذا النص ذكر المبرد مثالا واحداً يحتمل أكثر من معنى، ويقوم المتكلم تبعاً للمعنى الذي يريده من المعاني التي ذكرها المبرد بنصب المضارع بعد الفاء أو رفعه.

وإذا اختير نصب الفعل بعد الفاء لموافقته لمعنى معين، فإن ذلك النصب يكون بـ (أن) مضمرة وجوبا.

وقد جاء في الديوان رفع الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي محض،
وذلك في قول ابن هاني: [الكامل]

أفتترك الأيام تفعل ما شاءت ولا نسطو فنتصر^(١)

فهنا يجوز الرفع والنصب في (نتصر)، ولكن اختيار الرفع هنا كان لأجل
أحد المعنيين اللذين يحققهما الرفع، والذي يجب أن يبحث عنه في ضوء
السياق.

وأرى ان هذا المعنى هو أن الشاعر أراد إشراك الفعل (نتصر) مع ما قبله
في تسليط النفي عليه، دون إرادة أن يكون ما بعد الفاء مسبباً عما قبله،
فكأنه قال: (ولا نسطو ولا نتصر).

وأرى أن الشاعر قد وفق في اختيار الرفع، لأنه لو نصب لكان معنى ذلك
أن عدم الانتصار مسبب عن عدم السطو، وهذا غير مراد، لأن الشاعر
يتحدث عن الأيام وحوادثها، فليس هناك سطو على الأيام أصلاً، حتى
يمكن أن يتسبب عنه انتصار، فالمقصود نفي السطو والانتصار مطلقاً،
على سبيل أن ذلك لا يمكن أن يحدث.

ومما جاء من رفع المضارع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ
أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(٢)، فهنا يجب رفع
المضارع، يقول سيوييه: «وسألته (يعني الخليل) عن ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ فقال: هذا واجب (أي الرفع
واجب) وهو تنبيه كأنك قلت: أسمع: أنزل الله من السماء ماء فكان كذا

(١) الديوان ص ١٦٧ .

(٢) الحج: ٦٣ .

وكذا»^(١)، ف «الفعل { تصبِح } مفرّع على الفعل { أنزل } فهو مثبت في المعنى . وليس مفرّعاً على النفي ولا على الاستفهام، فلذلك لم ينصب بعد الفاء لأنه لم يقصد بالفاء جواباً للنفي إذ ليس المعنى : ألم تر فتصبح الأرض»^(٢)، فلو نصب الفعل «لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك : ألم تر أنني أنعمت عليك فتشكر : إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفریطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر»^(٣).

أما في قوله تعالى: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾^(٤)، فإن النصب هنا واجب؛ لأن المعنى على أن تكون «الفاء في (فتكون) سببية جوابية مسبب ما بعدها على السير، أي لم يسيروا سيرا تكون لهم به قلوب يعقلون بها وأذان يسمعون بها»^(٥).

ودخول همزة الاستفهام هنا على النفي أفاد الإنكار التوبيخي الذي «يقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم»^(٦)، أي أن ما بعد الهمزة - ومعناه كما ذكر أبو حيان: (لم يسيروا سيرا تكون لهم به قلوب يعقلون بها وأذان يسمعون بها) - وقع منهم، وهم ملومون في ذلك.

وقد ذكر بعض المفسرين أن التقدير: (انتفى أن تكون لهم قلوب وأذان بهذه المثابة لانتفاء سيرهم في الأرض)^(٧).

(١) الكتاب ٣ / ٤٠ .

(٢) تفسير ابن عاشور ١٧ / ٣١٨ .

(٣) الكشاف ٣ / ١٦٨ .

(٤) الحج: ٤٦ .

(٥) تفسير ابن عاشور ١٧ / ٢٨٧ .

(٦) مغني اللبيب ١ / ١٧ .

(٧) انظر: تفسير ابن عاشور ١٧ / ٢٨٨ .

وذكر الزمخشري أنه يحتمل ذلك، ويحتمل «أن يكونوا قد سافروا ورأوا ذلك ولكن لم يعتبروا، فجعلوا كأن لم يسافروا ولم يروا»^(١).

ونفس الاحتمال الثاني ذكره الشوكاني في قوله: «ويحتمل أن يكونوا قد سافروا ولم يعتبروا، فهذا أنكر عليهم، كما في قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبَالِيلَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٢)»^(٣).

وهذان المعنيان، وهما كونهم لم يسافروا ولم يعتبروا، أو سافروا ولم يعتبروا، يحتملهما نصب المضارع بعد الفاء، وقد ذكرهما المبرد في النص المنقول آنفاً^(٤)، عند حديثه عن المعاني التي يفيدها النصب في قولنا: (ما تأتينا فتحدثنا).

وأرى أن الاحتمال الثاني الذي ذكره الزمخشري والشوكاني هو المقصود، والأولى بمقام الآية، لأن المقصود نفي السير المترتب عليه أن تكون لهم قلوب يعقلون بها، لا نفي السير مطلقاً، وهذا أبلغ في التشنيع بالكفار واستنكار ذلك منهم، فهم قد ساروا في الأرض، ولكن هذا السير لم يترتب عليه ان تكون لهم قلوب يعقلون بها، ومن ذلك قول المعري^(٥):

[الوافر]

وقيل أفادَ بالأسفار مالا فقلنا هل أفادَ بها فؤادا

(١) الكشف ٣/ ١٦٢ .

(٢) الصافات: ١٣٧، ١٣٨ .

(٣) فتح القدير ٣/ ٦٢٦ .

(٤) المقتضب ٢/ ١٦، ١٥ .

(٥) انظر: سقط الزند ص ٢١٢ .

فهو يتحدث عن خاله، وعمما ترتب على سفره من كسب الأموال، ثم تساءل هل أفاد فؤاده من السفر، فالسفر موجود ولكن لم يترتب عليها إفادة للفؤاد.

ولعل ما يؤكد صحة ما ذهبت إليه أن البقاعي قد جعل المضارع هنا منصوب في جواب همزة الاستفهام الدالة على النفي، ونفي النفي إثبات، فمعنى ذلك أنها أثبتت السير، يقول: «ولما كان الجواب منصوباً، علم أنه منفي لأنه مسبب عن همزة الإنكار التي معناها النفي، وقد دخلت على النفي السير فنفته، فأثبتت السير عرياً عما أفاده الجواب، وهو قوله (فتكون)، أي: فيتسبب عن سيرهم أن تكون (لهم قلوب) واعية (يعقلون بها) ما رأوه بأبصارهم في الآيات المرثيات من الدلالة على وحدانية الله تعالى وقدرته على الإحياء والإماتة متى أراد فيعتبروا به، فانتفاء القلوب الموصوفة متوقف على نفي السير الذي هو إثبات السير»^(١).

وما ذكره البقاعي يعرف بالإنكار الإبطالي، الذي يقتضي نفي ما بعد الهمزة، والمشهور بين البلاغيين أن يقولوا على مثل هذا التركيب تقرير، وهم يقصدون به ما ذكره البقاعي، وهو إثبات ما بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢)، فيقولون إن هذا تقرير المراد به: شرحنا لك صدرك، وقد بين ابن هشام أن إطلاق التقرير على هذا النوع من التركيب خطأ؛ لأن التقرير يثبت ما بعد همزة الاستفهام، فلو كان منفياً لأثبتته، وذكر أن الصحيح ان يقال: إنكار إبطالي.

ونصب المضارع في جواب الهمزة الداخلة على منفي لإفادة الإنكار الإبطالي جائز، لأننا إذا قلنا «ألم تأتانا فتحدثنا» أصله: (لم تأتانا فتحدثنا)،

(١) نظم الدرر في تناسق الآيات والسور ٥ / ١٦٠ .

(٢) الشرح: ١ .

على معنى: (لم تأتنا محدثا)، وهكذا كل ما دخل عليه الاستفهام من النفي، والنصب قبل الاستفهام جائز؛ لأن ما قبل الفاء منفي حقيقة، فإذا دخلت عليه الهمزة وإنما دخلت بعد الاستقرار المحض، فأحدثت التقرير فبقي اللفظ كما كان، لوجود محرزه، وهو أداة النفي، ولا يضر حدوث ما حدث من المعنى؛ لأنه غير قادح في أصل معنى الكلام»^(١).

والشاطبي يريد بالتقرير ما ذكرناه من الإنكار الإبطالي، وهو إثبات ما بعد النفي.

فعلى قول الشاطبي يكون الأصل في الآية: (لم يسيروا فتكون)، أي: لم يسيروا ومن ثم لم تكن لهم قلوب يعقلون بها، فلما دخل الاستفهام المفيد للنفي صار المعنى: (ساروا ولم تكن لهم قلوب يعقلون بها).

ولو رفع الفعل لكان داخلا في الإثبات، وصار المعنى: ساروا فاعتبروا، وهذا غير مراد.

خامسا- جزم المضارع في جواب الطلب.

اتضح مما سبق أن المضارع ينصب بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي، والطلب، فإذا سقطت هذه الفاء جزم الفعل المضارع، ولكن بشروط ثلاثة:

١- أن يكون ذلك في جواب الطلب فقط، فإذا وقع في جواب النفي رفع الفعل.

٢- أن يكون ما بعد الفاء مسببا عما قبلها، «نحو قولك: (أكرم زيدا يكرمك، ف يكرمك جزاء (أكرم)، أي أن إكرامه لك مسبب عن إكرامك

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٠ .

له، فإن لم تقصد ذلك رفعت، فقلت: (أكرم زيدا يكرمك)، فـ (يكرمك) مستأنف، أي هو كذلك، أو في موضع الحال من (زيداً)»^(١)، ونحو قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٢)، «فـ (تطهرهم) مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبقاً بالطلب، وهو (خذ)، لكونه ليس مقصوداً به معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد: خذ من أموالهم صدقة مطهرة»^(٣).

٣- أن يصح المعنى مع إحلال (إن) الشرطية المتلوة بـ (لا) النافية محل (لا) الناهية، وذلك نحو قولك: «(لا تكفر تدخل الجنة)، و(لا تدن من الأسد تسلم)، فإنه لو قيل في موضعهما: (إن لا تكفر تدخل الجنة)، و(إن لا تدن من الأسد تسلم) صَحَّ»^(٤)، وأن يصح إحلالها هي فقط محل أي أداة طلب أخرى غير (لا) الناهية، ومثال ذلك: «(أحسن معاملي أحسن معاملتك)، فيصح جزم المضارع: (أحسن)؛ لصحة قولنا: (إن تحسن معاملي أحسن معاملك)... بخلاف: (أحسن إلي لا أحسن إليك)، فيجب رفعه؛ إذ لا يصح قولنا: (إن تحسن إلي لا أحسن إليك؛ لفساد المعنى)»^(٥).

فإذا توافرت هذه الشروط جزم الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾^(٦)، وفي الحديث: «وأحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً»^(٧) (١).

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٨ .

(٢) التوبة: ١٠٣ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٨٢ .

(٤) شرح قطر الندى ص ٨٢ .

(٥) النحو الوافي ٤ / ٣٩٢ .

(٦) البقرة: ١٣٥ .

(٧) أخرجه البيهقي في الأدب، باب: كراهية كثرة الضحك، حديث رقم (٣٢٣)، وباب: من اتقى

الشبهات، حديث رقم (٨٣١).

ومما جاء من ذلك في الديوان قول ابن هانئ في قصيدة يرثي بها والده
جعفر بن علي: [الكامل]

فَقَفُّوا تَضَرَّجَ ثُمَّ أَنْفُسُنَا لَا الصَّافِنَاتُ الْجَرْدُ وَالْعَكْرُ^(١)

ففي هذا البيت جزم المضارع لأنه واقع في جواب الأمر، أي ان التضرج
مسبب عن الوقوف عند القبر، الذي أشار إليه باسم الإشارة (ثُمَّ)، وأصل
الفعل (تَضَرَّجَ)، وقد حذفت منه إحدى التاءين تخفيفاً.

ولما لم يقصد ابن هانئ ترتب المضارع على ما قبله ترتب الجزاء على
الشرط رفع الفعل، وذلك في قوله: [الطويل]

فَدُمُّ لِلشَّبَابِ الْمُزَجَّجِ وَعَصْرِهِ تَوَمَّلُ فِينَا لِلخَطُوبِ وَتُرْتَجَى^(٢)

فليس المقصود هنا أن الفعل (تَوَمَّل) مسبب عما قبله، ولذلك رفع الفعل،
ورفعه هنا على الحالية، أي: دم للشباب حال كونك تؤمل فينا وترتجى.

سادسا- حذف لام الطلب.

من الأدوات التي تجزم الفعل المضارع لام الطلب، وهي تدل على طلب
وقوع فعل وحصوله، فإن كان من الأعلى للأدنى سمي الطلب أمراً، وإن
كان من الأدنى للأعلى سمي دعاء، وإن كان ممن تتساوى منزلته مع
الأخر سمي التماساً، فالأمر نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ
سَعَتِهِ﴾^(٤)، والدعاء نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾^(١)، والإلتماس
نحو: (لتعطني الكتاب)^(٢).

(١) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٦٧ .

(٢) الديوان ص ١٦٨ ، ثُمَّ: هناك عند قبر المرثية، العكر جمع عكرة، وهي القطعة من الإبل.

(٣) الديوان ص ٦٨ ، الْمُزَجَّجِ: الواسع.

(٤) الطلاق: ٧ .

ودخول هذه اللام على المضارع المبدوء بعلامة الغائب، وهي الياء للمذكر، والتاء للمؤنث كثير، وكذلك فعل المتكلم، او المخاطب المبني للمفعول نحو: (لأضرب أنا)، و(لأضرب أنت) (٣).

أما دخولها على الفعل المبدوء بحرف متكلم، أو خطاب حال كونه مبنيًا لفاعل فهو على جوازه - قليل، نحو قول الرسول - صلى الله عليه وسلم: «قوموا فأصل لكم» (٤)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَنُحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ (٥)، وكما في القراءة الشاذة (٦): ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾ (٧).

وقد ورد في الديوان دخول هذه اللام على المضارع المبدوء بالياء للمذكر الغائب، وكذلك المضارع المبني للمفعول المبدوء بالتاء للمؤنث الغائب، كما في قول ابن هانيء «يمدح الخليفة المعز، ويصف هدية القائد جوهر، وذلك بعد تسخير القائد بلاد المغرب، وانتهائه إلى البحر المحيط سنة ٤٨٣هـ» (٨): [الطويل]

ألا هكذا فليُهد من قِاد عسكرا وأورد عن رأي الإمام وأضدرا

(١) الزخرف: ٧٧ .

(٢) انظر: شرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٤ / ٢ .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٢، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه ٤ / ٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على الحصير، حديث رقم: (٣٨٠).

(٥) العنكبوت: ١٢ .

(٦) هي قراءة النبي ﷺ، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر - بخلاف، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش - بخلاف، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، انظر: المحتسب ١ / ٣١٣ .

(٧) يونس: ٥٨، انظر: شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٨) الديوان ص ١٤٠ .

ألا هكذا فلتُجَلَبِ العيس بُدْنا ألا هكذا فلتُجْنَبِ الخيلُ ضُمْراً^(١)

ففي البيت الأول دخلت اللام الطلبية على الفعل المضارع المبدوء بالياء الدالة على المذكر الغائب، وذلك في قوله: (فليهد)، وفي البيت الثاني دخلت على المضارع المبني للمفعول المبدوء بالتاء الدالة على المؤنث الغائب، وذلك في قوله: (فلتجلب)، و(فلتجنب)، وهذا كثير.

وحركة لام الطلب هي الكسر، وقد جاءت ساكنة هنا؛ لأنها مسبوقه بالفاء، وهذا جائز وأكثر من تحريكها، يقول الأشموني: «ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك»^(٢).

وأرى أن اللام في البيت الأول تفيد الأمر؛ ولا يعترض على هذا بأن الشاعر يخاطب من هو أعلى منه؛ لأنه لا يقصد أمر القائد جوهر بأن تكون هديته هكذا، وإنما الأمر موجه لكل من أطاع إمامه واتبع رأيه، أي أن الشاعر يريد أن يقول: إن ما أهده القائد جوهر للخليفة المعز هو ما يجب أن يهديه كل من يقود عسكرياً، ويصدر عن رأي إمامه، مثل القائد جوهر.

وكذلك في البيت الثاني، أي يجب أن تجلب العيس وتجنب الخيل مثلما فعل القائد جوهر.

وعلى ذلك تكون (أل) في (الإمام) دالة على الجنس، فالمعنى: إن أي قائد يصدر عن رأي إمامه - أي كان هذا الإمام - يجب أن تكون هديته كهديته القائد جوهر لإمامه المعز.

(١) الديوان ص ١٤٠.

(٢) شرح الأشموني ٤ / ٤.

ولا يخفى ما في ذلك من المبالغة في مدح القائد جوهر، والثناء على هديته، حتى إنه يجب على كل قائد أن يهدي لإمامه مثلما أهدى جوهر للمعز.

وكذلك ورد دخولها على المضارع المبني للمعلوم المبدوء بالثناء الدالة على المؤنث الغائب، وذلك في قوله: [الطويل]

لتهدا جياذ ليس تنفك من سرى ويسكن غمض ليس تنفك من نقر^(١)

وهذا كثير أيضا، وقد أسند الشاعر الأمر بالهدوء إلى الجياد مع أنها لا تعقل، ولا تهدأ إلا بفعل ركبها، وسبب ذلك أن المراد هو أن تشعر الجياد بالهدوء لكي ترتاح، وذلك لا يحدث إلا بمزيد من الإراحة للجياد، ومن ثم كان إسناد الأمر للجياد هنا مبالغة في الأمر بإراحتها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وليجدوا فيكم غلظة﴾^(٢)، فالمقصود هنا أن يشعر الكفار بالغلظة، وهذا يقتضي مزيدا من الغلظة حتى يتأكد المسلمون من شعور الكفار بها، يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية: «ومعنى أمر المسلمين بحصول ما يجده الكافرون من غلظة المؤمنين عليهم هو أمر المؤمنين بأن يكونوا أشداء في قتالهم، وهذه مبالغة في الأمر بالشدة لأنه أمر لهم بأن يجد الكفار فيهم الشدة، وذلك الوجدان لا يتحقق إلا إذا كانت الغلظة بحيث تظهر وتنال العدو فيحس بها»^(٣).

ويرى جمهور النحاة أنه لا يجوز حذف اللام الطلبية إلا في الشعر فقط^(٤)، كما في قوله^(١): [الوافر]

(١) الديوان ص ١٥٦ .

(٢) التوبة: ١٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير ٦٣ / ١١ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦ / ٩٧ ، والهمع ٢ / ٥٥ .

محمدٌ تُفدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالاً

وذهب المبرد إلى منع ذلك مطلقا سواء كان في الشعر أو في النثر^(١)، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك مطلقا في الشعر والنثر بشرط أن تسبق بفعل الأمر (قل)، ولا يكون الفعل المضارع جوابا للأمر^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣)، «وإنما ارتكب ذلك لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة»^(٤).

وقد وافق ابن مالك في شرح الكافية الكسائي في ذلك، وزاد عليه ما إذا كان المضارع بعد قول غير أمر، إلا أنه جعله - مع جوازه في النثر - أقل مما وقع بعد الأمر، يقول: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز^(٥)»:

قلت لبواب لديه دراها

تيدن فإني حمؤها وجارها

أراد: لتيدن فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: إيدن^(٦)، وتبع ابن مالك في ذلك الأشموني^(٧).

(١) نسب ابن هشام هذا البيت لأبي طالب (شرح شذور الذهب ص ٢١١)، وهو غير موجود في ديوانه، ونسبه بعضهم لحسان أيضا؛ وهو غير موجود في ديوانه، ونسبه بعضهم أيضا للأعشى، وهو غير موجود في ديوانه أيضا، انظر: الكتاب ٨ / ٣، والخزانة ١٤ / ٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤ / ٢، والهمع ٥٥ / ٢.

(٣) انظر: الهمع ١٥٥ / ٢.

(٤) إبراهيم: ٣١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٢.

(٦) هو: منظور بن مرثد الأسدي، انظر: شرح الشواهد للعيني أسفل شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤ / ٤.

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٠ / ٢.

وقد خرج الجمهور ما استدل به الكسائي وابن مالك من شعر على الضرورة، وأما الآية فخرجوها على أن المضارع مجزوم في جواب الأمر «كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله - عليه الصلاة والسلام - لهم: (صلوا)، جعل قوله - عليه الصلاة والسلام - كالعلة في إقامتها»^(١).

وأرى أن رأي الكسائي وابن مالك والأشموني هو الأولى بالصواب، ولا داعي لتأويل النصوص بما لا يناسب معناها، لأن النصوص التي استشهد بها الكسائي وابن مالك لا يصح جعل المضارع فيها مجزوماً على أنه جواب لفعل الأمر: (قل)، كما في الآية الكريمة السابقة؛ لأنه يلزم من تأويل الجمهور لها على أن المضارع جواب لـ (قل) «ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه - وإن كان قول الأكثر»^(٢).

ومن ثم فإن الأولى بالصواب هو جعل الفعل المضارع مجزوماً بلام الأمر المحذوفة.

ومما ورد من ذلك في الديوان قول ابن هاني: [الرمل]

قُلْ لِمَنْ شَاءَ يُقُلْ مَا شَاءَ إِنَّ خَضِي فِي حَيَاتِي لِأَلَدٍ^(٣)

فالفعل المضارع (يقُل) واقع بعد فعل الأمر (قل) ولا يصح جعله جواباً له، ومن ثم فهو مجزوم بلام أمر محذوفة، وهذا هو رأي الكسائي وابن مالك والأشموني، ولو جعل جواباً لـ (قل) - كما قال الجمهور - لفسد المعنى؛ إذ ليس المقصود أن أقوال الناس في الدهر مسببة عن قول

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٤٠ .

(٤) الديوان ص ١٢٠ ، المراد بخصمه هنا: الدهر .

الشاعر، وإنما المراد من هذا التركيب هو عدم المبالاة بما يقوله الناس في الدهر، يقول شارح الديوان في هذا البيت: «دع الناس يقولون في الدهر ما يريدون أن يقولوا فيه، أي لا أبالي بما يقولون في الدهر؛ فإنه في حياتي خصمي الألد الخصام»^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة اتفقوا على عدم جواز حذف أي جازم آخر للفعل المضارع غير اللام الطلبية^(٢).

سابعاً- جواز تذكير الفعل وتأنيثه:

الأصل في الفعل هو مطابقته للفاعل مع فاعله في التذكير والتأنيث، ولكن هناك مواضع يجب فيها تأنيث الفعل، ومواضع يجوز فيها التذكير والتأنيث.

فيجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث لا يفصل بينه وبين عامله فاصل، نحو: (قامت هند)، وإذا كان الفاعل ضميراً مستترا عائداً على مؤنث سواء كان حقيقي أم مجازي، نحو: (هند قامت)، و(الشمس طلعت)^(٣).

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث، مثل: (طلعت الشمس - طلعت الشمس)، أو كان حقيقي التأنيث ولكن فصل بينه وبين عامله فاصل، نحو: (ما حضر إلا هند)، وقول الشاعر^(٤):

[الوافر]

(١) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٢٤٦ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٠٥ .

(٣) انظر: اللمع في العربية ص ٣٤، وشرح الحريري على ملححة الإعراب ص ٤٠ .

(٤) هو: جرير، ولم أجده في ديوانه.

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءٍ مُقْلَدَةٌ مِنَ الْأُمَمَاتِ عَارَا

والتذكير إذا كان الفصل بـ (إلا) أحسن، وإذا كان بغير (إلا) فيحسن التذكير كلما طال الفصل، «نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء»^(١).

كذلك يجوز التذكير والتأنيث إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث، والفعل غير متصرف مثل: (نعم)، و (بئس)، و (ليس)، و (عسى)، مثل: (نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند)، و (ليس هند جارية)، و (ليست هند جارية).

كذلك يجوز التذكير والتأنيث إذا كان الفاعل جمع تكسير، نحو: (قام الرجال)، و (قامت الرجال)^(٢)، أو كان جمع مذكر سالم لم يستوف الشروط، وهو ما يعرف بالملحق بجمع المذكر السالم: مثل: (بنون - سنون)^(٣)، حيث إنه لم يسلم لفظ المفرد في هذه الكلمات، أو كان جمع مؤنث سالماً لم يسلم لفظ مفرده أيضاً، مثل (بنات)، وذلك «خِلافاً للكوفيين فيهما وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٤)، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٥) وقوله: [الكامل]

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهِنَّ وَزَوَّجْتِي^(٦)

(١) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٢) انظر: شرح الحريري على ملحة الإعراب ص ٤٠ ، ٤١ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢ / ٥٨٩ .

(٤) يونس: ٩٠ .

(٥) الممتحنة: ١٠ .

(٦) صدر بيت، وعجزه: والأقربون إليّ ثم تصدعوا، وهو لعبد بن الطيب، انظر ديوانه ص ٥٠ ،

والرواية في الخصائص: والطاعنون ٣ / ٢١٠ .

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ وَبِأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي
(جاءك) لِلْفَضْلِ أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ النِّسَاءُ الْمُؤَمَّنَاتُ لِأَنَّ "أَل" مُقَدَّرَةٌ بِاللَّاتِي
وهي اسم جمع»^(١).

كذلك يجوز الأمران إذا كان المجموع بالألف والتاء مذكرا حقيقة أو
مجازا، نحو (طلحة - حمام)، أو مؤنثا مجازيا نحو: (تمرات -
خطوات)^(٢).

ومما جاز فيه الوجهان في ديوان ابن هاني قوله: [الكامل]

سَيَصِيرُ بَعْدَكَ لِلْأَمَّةِ سُنَّةٌ فِي الشُّكْرِ لَيْسَ لِمِثْلِهَا تَحْوِيلٌ^(٣)

وقوله: [الكامل]

هَذَا أَمِينُ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ وَيَلَادُهُ إِنْ عُذَّتِ الْأَمْنَاءُ^(٤)

وقوله: [الكامل]

لَنْ تَضْفُرَ الْعِظْمَاءُ فِي سُلْطَانِهِمْ إِلَّا إِذَا دَلَفَتْ لَهَا الْعِظْمَاءُ^(٥)

وقوله: [الكامل]

حَتَّى إِذَا سَرَقَ الْقَوَابِلُ شَتْفَهُ عَوَّضَتْهُ مِنْهُ صَفِيحًا مِقْضَبًا^(٦)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ٨٢ .

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٨٤ / ٢ .

(٣) الديوان ص ٢٥٧ .

(٤) الديوان ص ١٣ .

(٥) الديوان ص ١٤ .

(٦) الديوان ص ٤٤ ، شَتْفَهُ: أي قرطه المعلق في أذنه، الصفيح: السيف العريض، المقضب: السيف
القاطع.

وقوله: [الكامل]

مِنْ حَيْثُ يُقْتَبَسُ النَّهَارُ لِمُبْصِرٍ وَتُسْتَقُ عَنْ مَكْنُونِهَا الْأَنْبَاءُ^(١)

ففي البيت الأول جاء الفعل مذكرا، مع أن الفاعل (سنة) مؤنث؛ وذلك لأن التأنيث هنا مجازي.

وجاء الفاعل في البيت الثاني والثالث والرابع والخامس جمع تكسير، لذا جاز في الفعل التذكير والتأنيث، فأنث في البيت الثاني والثالث مع جمع التكسير المذكر (عدت الأمان)، (تصغر العظماء)، (دلفت العظماء)، وذكر في البيت الرابع مع جمع التكسير المؤنث (سرق القوابل).

أما في البيت الخامس فقد أنث الفعل مع جمع التكسير المؤنث، وعلى الرغم من أنه جائز إلا أنه أحسن من التذكير، لوجود ضمير المؤنث في (مكنونها) العائد على الفاعل (الأنباء) فناسبه تأنيث الفعل، يقول الأستاذ/ عباس حسن: «إذا كان الفاعل جمعا يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير)، فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضا التذكير والتأنيث، نحو: (قامت الرجال كلهم)، أو (قام الرجال كلها)، والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل قي التذكير وعدمه، نحو: (قامت الرجال كلها)، أو (قام الرجال كلهم)، ونحو: (حضرت الأبطال كلها)، أو (حضر الأبطال كلهم)؛ وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل»^(٢).

ومما جاز فيه الوجهان في الديوان؛ لأنه جمع مذكر سالم لم يسلم مفرده كلمة (بنون) في قوله: [الطويل]

(١) الديوان ص ١٣ .

(٢) النحو الوافي ٢ / ٨٤ .

تقولُ بنو العباسِ هلْ فُتِحَتْ مِضْرُ فَقُلْ لبني العباسِ قَدْ قُضِيَ الأَمْرُ^(١)
فقد أنتِ الفعل هنا، وهذا جائز.

وإذا كان الفعل الذي يجب تأنيثه مضارعاً لحقته التاء في أوله، فيقال:
(هند تصلي)، فإذا اتصلت به نون النسوة، كما في نحو: (الذينات يذهبن
إلى الكلية)، كان مجيء المضارع بالياء أحسن^(٢)؛ حيث أغنت نون النسوة
عن التاء، وذلك تحقق في قول ابن هانيء: [الطويل]
يَغْلَسَنَّ ذَا العُقَّالِ عَن غَايَاتِهِ وتقولُ أَنْ لَنْ يَخْطُرَ الأَخْطَارُ^(٣)

(١) الديوان ص ١٣١ .

(٢) انظر/ النحو الوافي ٧٧ / ٢ .

(٣) الديوان ص ١٤٨ ، يعقلن من عَقَلَّ البعير: إذا ثنى وظيفه مع ذراعه فشد هما بجبل، ذو العقال:
من فحول خيول العرب.

المبحث الثاني

النائب عن الفاعل، ودلالته

الأصل في الجملة الفعلية ذكر الفاعل، ولكنه قد يحذف على سبيل الجواز لأغراض بلاغية، وهذا يستلزم تغيير صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء لما لم يسم فاعله، فيبنى على «(فُعِل) نحو: (ضُرِبَ) وأُفْعِلَ نحو: (أُكْرِمَ) وتُفْعَلُ نحو: تُضْرَبُ، و(تُفْعَلُ)، نحو: (تُضْرَبُ)، فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لثلا يلتبس المفعول بالفاعل»^(١).

وليس كل فعل صالحا للبناء لما لم يسم فاعله، بل يشترط فيه أن يكون متصرفا، وأن يكون متعديا، فلا يبنى للمفعول مثل: (نعم وبئس)، و(قام وجلس)^(٢).

وينوب عن الفاعل «خمسة أنواع: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور، وأولها بالإقامة المفعول به؛ لأنه يقام بغير شرط بخلاف غيره؛ ولأنه لا يقوم غيره مقام الفاعل مع حضوره، بخلاف ما عليه المفعول به؛ إذ يقام وجوبا إذا حضر مع حضور غيره»^(٣).

وما ذكره الشاطبي من وجوب إنابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره مما يصلح للنيابة هو مذهب البصريين غير الأخفش، ومذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده^(٤).

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٧٦، ٧٧، وانظر المقرب لابن عصفور ١/ ٧٩، ٨٠.

(٢) انظر: المقرب لابن عصفور ١/ ٧٩.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٥.

(٤) انظر: الهمع ١/ ١٦٢.

وإذا ناب أحد الأمور الخمسة السابقة عن الفاعل أخذ أحكامه، يقول سيويوه: «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل»^(١)، ومن ثم يأخذ النائب عن الفاعل حكم الفاعل «من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف، وينزل منزلة الجزء»^(٢).

أما الأغراض البلاغية التي يحذف لأجلها الفاعل، فهي «إما لعلم المخاطب، أو لجهل المخاطب، أو للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتعظيم، وذلك إذا كان المفعول حقيراً، أو للتحقير، وذلك إذا كان المفعول عظيماً، أو إشاراً لغرض السامع، أو لإقامة الوزن، أو لتوافق القوافي، أو لتقارب الأسجاع»^(٣).

ويضرب السيوطي أمثلة لهذه الأغراض فيقول: «قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾^(٤) للعلم بأن فاعل ذلك هو الله، أو للجهل به كـ (سرق المتاع)، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترب باسم المفعول كقوله: (من بلى منكم بهذه القاذورات)، أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: (أوذي فلان) - إذا عظم أو حقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره، أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه، نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾^(٥)، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾^(٦)، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾^(٧)، أو إقامة وزن الشعر كقوله^(٨): [الكامل]

(١) الكتاب ١ / ٣٣ .

(٢) الهمع ١ / ١٦٢ .

(٣) المقرب لابن عصفور ١ / ٨٠ .

(٤) البقرة: ٢١٦ .

(٥) البقرة: ١٧٦ .

(٦) النساء: ٨٦ .

(٧) المجادلة: ١١ .

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِزُّي وَإِفْرٌ لَمْ يُكَلِّمْ
وَإِصْلَاحَ السَّجْعِ نَحْوُ: (مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حَمَدَتْ سِيرَتُهُ)، أَوْ قَصْدَ
الِإِيْجَازِ نَحْوُ: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِّبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾^(١) ^(٢) ^(٣).

وقد ورد كثيرا في الديوان حذف الفاعل ونيابة المفعول به عنه؛ لتأدية
غرض من الأغراض السابقة، ومن ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]
قَدْ ضُرَّ أَذَانُ الْجِيَادِ تَوَجُّسًا وَكَتَمْنَ إِعْلَانَ الصَّهِيلِ تَهْيِيًّا
وقوله: [الطويل]

فَلَمْ يَفْتَأُوا مِنْ حُكْمِ عَدْلِ يَعْهُمُ وَعَارِفَةٌ تُسَدِّي إِيَّيْهِمْ وَتُضَنَعُ^(٤)
وقوله: [الرملي]

إِنَّمَا كَانَتْ خُطُوبٌ قِيَّضَتْ فَعَدَّتْنَا عَنْكُمْ إِحْدَى الْعَوَادِ^(٥)
وقوله: [الكامل]

قَدْ مَاجَ حَتَّى كَادَ يَسْقُطُ نِصْفُهُ وَأَلَيْنَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَسَرَّبَا^(٦)
وقوله: [المتقارب]

وَقَدْ أَهْبَطَ الْغَيْثُ غَضَّ الْجَمِّ يَمِ غَضَّ الْأَسْرَةِ غَضَّ النَّدَى^(٧)

(١) هو: عترة بن شداد، انظر: ديوانه ص ٨٢.

(٢) الحج: ٦٠.

(٣) الهمع ١ / ١٦١، ١٦٢.

(٤) الديوان ص ١٩٥.

(٥) الديوان ص ١١٤.

(٦) الديوان ص ٤٥.

(٧) الديوان ص ٢١، غص الجميم: كثير النبت، الأسرة: أوساط الرياض، الواحد: سرار.

وقوله: [الطويل]

مَنْ اِنْتَأَسَهُمْ فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ فَبَدَلَ أَمْنًا ذَلِكَ الْخَوْفُ وَالذُّعْرُ^(١)

وقوله: [الرمل]

بُدِلَ الْإِقْدَامُ فِيهِ هَلَعًا فَاسْتَوَى الْأَبْطَالُ وَالْهَيْفُ الْخُرْدُ^(٢)

ففي هذه الأبيات حذف الفاعل، ومن ثم تغيرت صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء لغير الفاعل، وقد ناب المفعول به في الأبيات الخمسة الأولى، وناب المفعول الأول في البيتين السادس والسابع، وسبب حذف الفاعل هنا العلم به، فالفاعل في البيت الأول: (الجياد)، والتقدير: (قد صرَّت الجيادُ آذانها)، أي: نصبتها للاستماع، والفاعل في البيت الثاني: القائد جوهر، والتقدير: (وعارفة يسديها جوهر إليهم ويصنعها)، والفاعل في البيت الثالث هو الله - عز وجل، والتقدير: (إنما كانت خطوب قيضها في البيت الثالث هو الله - عز وجل، والتقدير: (إنما كانت خطوب قيضها الله)، أي: قدرها، والفاعل في البيت الرابع هو حدة السيف، حيث يشبه الشاعر هنا لحظ الخليفة جعفر بالسيف ثم يستطرد إلى ذكر صفات ذلك السيف، فهو «من اضطراب قده يكاد يسقط نصفه الأعلى، ومن لينه بحيث يكاد يسيل كالماء، وما هذا إلا مبالغة»^(٣)، ومن ثم يكون التقدير: (وألانتة حدثه)، والفاعل في البيت الخامس هو الله، والتقدير: (وقد أهبط الله الغيث)، والفاعل في البيت السادس هو الخليفة المعز، والتقدير: (فبدل المعز ذلك الخوف أمنا)، والفاعل في البيت الخامس مفهوم من السياق، حيث يتحدث الشاعر عن يوم وفاة ولد إبراهيم بن جعفر بن علي وأثر ذلك على الناس، فيشبهه هذا اليوم بـ «يوم معرك شديد لا يقدرّون على

(١) الديوان ص ١٣٤ .

(٢) الديوان ص ١٢٢ .

(٣) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص ٨٢ .

دفعه»^(١)، وقد «كانوا من أهل الإقدام، ولكن صاروا في ذلك المعرك أهل جزع وفزع»^(٢) ومن ثم يكون الفاعل المحذوف: مشهد وفاة ولد إبراهيم، فيكون التقدير مثلاً: (فَبَدَّلَ مَشْهَدُ وِفَاةِ وَلَدِ إِبْرَاهِيمِ الإِقْدَامَ هَلَعًا).

ومن ثم فإن حذف الفاعل هنا حقق الإيجاز والاختصار بحذف ما هو معلوم من السياق.

وقد يكون حذف الفاعل لعدم تعلق غرض الكلام به، وذلك كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

وَكأنْ صَفْحَةً خَدَهْ وَعِذَارَهْ تَفَاحَةً رُمَيْتَ لِتَقْتُلَ عَقْرَبَا^(٣)

وقوله: [الطويل]

وَمِنْ خَيْلِهِ تِلْكَ الْجَوَافِلُ إِنَّهَا إِلَى الْآنَ لَمْ تُحْطَطْ لَهُنَّ لُبُودُ^(٤)

وقوله: [الكامل]

لَا تُكْذِبَنَّ فِكْلُ مَا حُدِثَتْ مِنْ خَبَرٍ يَسُرُّ فَإِنَّهُ مَنْحَوْلُ^(٥)

(١) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص ٢٥١ .

(٢) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص ٢٥١ .

(٣) الديوان ص ٤٥ .

(٤) الديوان ص ٩٧ .

(٥) الديوان ص ٢٥٨ .

وقوله: [الطويل]

وَقَدْ حُبِرَتْ فِيهَا لَكَ الْخُطْبُ الَّتِي بَدَائِعُهَا نَظْمٌ وَالْفَاظُهَا تَفْرُ^(١)

ومما حذف فيه الفاعل للعموم والشمول: [البيسط]

مُؤَيَّدِ الْعَزْمِ فِي الْجُلَى إِذَا طَرَقَتْ مُنَدِّدِ السَّمْعِ فِي النَّادِي إِذَا نُوْدِي^(٢)

وقوله: [الطويل]

وَلَمْ تُرَ يَوْمًا غَيْرَ عَاقِدِ خُبْرَةٍ لِتَدْبِيرِ مُلْكٍ أَوْ كَمِيًّا مُدَجَّجًا^(٣)

فحذف الفاعل هنا للدلالة على العموم والشمول، فالفاعل يشمل كلَّ مَنْ طَرَقَ، وكلَّ مَنْ نادى، وكلَّ مَنْ رأى الخليفة.

وقد يكون الحذف للجهد بالفاعل، كما في قوله: [الطويل]

تَقُولُ بَنُو الْعَبَّاسِ هَلْ فُتِحَتْ مِصْرُ فُقُلُ بَنِي الْعَبَّاسِ قَدْ قُضِيَ الْأَمْرُ^(٤)

فالشاعر يتحدث على لسان بني العباس، فبنى الفعل للمفعول ليصور مدى ضعف بني العباس وغفلتهم، حتى إنهم ليتساءلون في تعجب، جاهلين بمن فتح مصر، وفي الشطر الثاني بني الفعل للمفعول أيضا للعلم بالفاعل، وهو جوهر، وفي ذلك أيضا حفاظ على الوزن.

ومما حذف فيه الفاعل لاستحقاقه قول ابن هانيء يمدح المعز: [الطويل]

غَضِبَتْ لَهُ أَنْ تُلَّ بِالشَّامِ عَزْشُهُ وَعَادَكَ مِنْ ذِكْرِ الْعَوَاصِمِ عَيْدُ^(٥)

(١) الديوان ص ١٣٦ .

(٢) الديوان ص ٩٠ .

(٣) الديوان ص ٦٧ .

(٤) الديوان ص ١٣١ .

(٥) الديوان ص ١٠١ ، إليهما: أي إلى مسمعي الوحشية المذكورة قبل هذا البيت.

فالتقدير هنا: (غضبت له - أي: لدين محمد^(١)) - أن ثل الروم بالشام
عرشه، فحذف الفاعل (الروم) لاستحقاره، واستهجان ذكره.

وكذلك قوله: [الكامل]

فكأنما وَقَعَ الصَّرِيحُ إليهما بِحِصَارِ أَنْطَاكِيَّةٍ فَاسْتُرْجِفَا
تُعْرَ أَضَاعَ حَرِيمَهُ أَرْبَابُهُ حَتَّى أَهَيْنَ عَزِيْزَهُ وَاسْتَضْعِفَا^(٢)

أي: (أهان الأعداء عزيزه)، فحذف (الأعداء)؛ لاستحقاره، والضمير في
(إليهما) في البيت الأول عائد على (مسمعي وحشية)، المذكور قبل ذلك.

(١) المذكور في قوله قبل هذا البيت:

فلا غرو أن أعزرت دين محمد فأنت له دون الأنام عقيد (الديوان ص ١٠١).

(٢) الديوان ص ٢٠٣.

المبحث الثالث

التعدي واللزوم

الفعل اللازم هو الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعول، أو يتعدى إلى المفعول به بحرف جر، مثل: (قام زيد)، و(مررت بزيد).

أولاً- وسائل تعدي اللازم.

وقد يخرج الفعل عن لزومه، فيتعدى حينئذ إلى المفعول بنفسه، وذلك بواسطة وسائل سبع، ذكرها الأشموني في قوله: « ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء: الأول: همزة النقل كما أسلفته، الثاني: تضعيف العين، نحو: (فَرِحَ زَيْدٌ)، و(فَرَحْتُ زَيْدًا)، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾^(١)، الثالث: المفاعلة، تقول في (جلس زيد ومشى وسار): (جالستُ زيدا، وماشيته، وسأيرته)، الرابع: (استفعل) للطلب أو النسبة للشيء، ك (استخرجت المال)، و(استحسننت زيدا)، و(استقبحت الظلم)، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: (استكتبته الكتاب)، و(استغفرتُ اللهَ الذُّنْبَ)، ومنه قوله:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَةً^(٢)

وإنما جاز (استغفرت الله من الذنب)؛ لتضمنه معنى: (استتبت)، أي: طلبت التوبة، الخامس: صوغ الفعل على (فَعَلْتُ) - بالفتح (أَفْعَلُ) -

(١) آل عمران: ٣ .

(٢) صدر بيت، وعجزه: رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ، ولا يعرف قائله، انظر: الكتاب ١/ ٣٧ .

بالضم؛ لإفادة الغلبة، تقول: (كَرُمْتُ زيدا أَكْرُمَهُ) إذا غلبته في الكرم، السادس: التضمين، نحو: ﴿وَلَا تَغْزَمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾^(١)، أي: لا تنووا؛ لأن (عَزَمَ) لا يتعدى إلا ب (على) تقول: (عزمت على كذا) لا (عزمت كذا)، ومنه: (رَجَبْتِكُمْ الطَّاعَةَ)، و(طَلَعَ بِشْرِ اليمين)، أي: وسعتكم، وبلغ، السابع: إسقاط الجار توسعا، نحو: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾^(٢)، أي: عن أمره، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(٣)، أي: عليه، وقوله^(٤): [الكامل]

كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ

أي: في الطريق»^(٥).

ومما جاء من هذه الوسائل في الديوان:

١- همزة النقل، كما في قول ابن هانئ: [الطويل]

أَسْبَتَ قَرُونَ الْمَلِكِ قَبْلَ مَشِيهِ فَأَرْضَاكَ مِنْهُ أَشِيْبَ الْحَلْمِ أَشِيْخِ^(٦)

فالفعل (شاب) لازم، تقول: (شاب الرجلُ)، فدخول همزة التعديّة عليه صيره متعديا بنفسه للمفعول به، كذلك الفعل (رضي) فهو لازم، يقال: (رضي فلان بالأمر، أو عن الأمر)، وقد دخلت عليه الهمزة في الشطر الثاني، فصار (أرضاك) متعديا.

(١) البقرة: ٢٣٥ .

(٢) الأعراف: ١٥٠ .

(٣) التوبة: ٥ .

(٤) هو: ساعدة الهذلي، وتمة البيت: لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ،

انظر: الكتاب ١/ ٣٦، والخصائص ٣/ ٢٢٧ .

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٩٦ .

(٦) الديوان ص ٨٣ .

ونحو قوله: [الطويل]

الذَّلْ نَفْسَهُ مَسْتَكْبِرٌ لَمْ يُشْعِرِ و أَبِي بِأَبْكَارِ الْمَهَاوِلِ فَاتَكَ^(١)

فالفعل (يشعر) لازم، ولا يتعدى إلا بالباء، يقال: (شعر بكذا) أي: علم به، فإذا أدخلت عليه همزة التعدية، وقيل: (أشعر - يُشعر) بمعنى يعلم، صار متعديا لمفعولين بنفسه، ويجوز أن يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء، جاء في لسان العرب: «أشعره الأمر، وأشعره به: أغلّمه إياه، جاء في التنزيل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، أي: وما يدريكم»^(٣).

وقد جاء (يُشعر) في البيت متعديا إلى المفعولين بنفسه: المفعول الأول مؤخر، وهو (نفسه)، والثاني مقدم، وهو: (الذَّل).

٢- التضعيف، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

وَصَدَّقَ فِيكَ اللَّهُ مَا أَنَا قَائِلٌ فَلَسْتُ أَبَالِي مَنْ أَقَلَّ وَأَكْثَرًا^(٤)

فالفعل (صَدَّقَ) يأتي لازما، نقول: (صدق الله العظيم)، كما يأتي متعديا، حيث يقال: (صَدَّقَهُ الحديث)، أي: أنباه بالصدق^(٥)، فإذا ضَعَفَ اللازم صار متعديا، فيقال: (صَدَّقَهُ)، أي: (قَبِلَ قَوْلَهُ)^(٦)، وهذا المعنى هو المراد في هذا البيت، حيث تعدى الفعل بالتضعيف إلى اسم الموصول (ما)، والمعنى: (قبل الله ما أنا قائله).

(١) الديوان ص ٢٤٥ .

(٢) الأنعام: ١٠٩ .

(٣) لسان العرب ٤ / ٢٢٧٣ ، مادة (شعر) .

(٤) الديوان ص ١٤٥ .

(٥) انظر: لسان العرب، مادة: (صدق) .

(٦) انظر: لسان العرب، مادة: (صدق) .

٣- ضم عين الفعل في المضارع (فعل يفعل)، نحو قوله: [الطويل]
السبغ العلى والأرض كادت تفخرُ لولا يظلك سقفها الموار^(١)

فالفعل (فَحَرَ - يَفْحَرُ) لازم بمعنى (تمدح بالخصال)، فإذا تحول إلى (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، أصبح متعديا كما في البيت، حيث عدت (تفخر) بنفسها فنصبت (السبغ)، والمقصود: (كادت الأرض بوجود الممدوح عليها تغلب السماء في الفخر).

وقد تحول الوسائل السابقة الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعول واحد إلى متعد لمفعولين، كما في قول ابن هاني: [الطويل]
كُلُّ مُطَهَّمٍ فَأُخْلِصَ مِنْهَا اللَّحْظَ َ أَلْذُّ إِلَى عَيْنِ الْمُسَهَّدِ مِنْ كَرَى^(٢)

فالفعل (خَلَسَ) يتعدى لمفعول واحد، يقال: «خلست الشيء واختلسته وتخلسته إذا استلبته»^(٣).

فإذا دخلت عليه همزة النقل صار متعديا لمفعولين كما في البيت، حيث تعدى (أخْلِصُ) إلى مفعولين: الأول: (اللحظ)، والثاني: (كل).

وقوله: [الطويل]

نصره فلا يُعَدِمُنَّ اللهُ عَبْدَكَ فما زال منصورَ اليدين مظفرا^(٤)

فالفعل: (عَدِمَ) - بالكسر - يتعدى لواحد، يقال: «عَدِمْتُ الشيءَ أَعَدَمَهُ عَدَمًا - بالتحريك على غير قياس، أي: فقدته»^(٥).

(١) الديوان ص ١٥١ .

(٢) الديوان ص ١٤٢ .

(٣) الصحاح للجوهري مادة (خَلَسَ) .

(٤) الديوان ص ١٤٤ .

(٥) الصحاح ، مادة (عَدِمَ) .

فإذا دخلت همزة النقل عليه صار متعديا لاثنين كما في البيت، حيث جاء الفعل المضارع: (يُعِدِّم) مضارع (أَعَدَّمَ) متعديا لمفعولين: الأول (عبدك)، والثاني (نصره)، والمعنى: لا يحرم الله عبدك نصره، وهو خبر مراد به الدعاء.

ثانيا- ما يستخدم لازما ومتعديا:

سبق أن ذكرنا أن الفعل اللازم يكون مكتفيا بمرفوعه أو متعديا للمفعول بواسطة حرف جر، وكونه متعديا بحرف جر لا يخرج عن كونه لازما.

وهناك قسم ثالث قد يكون متعديا بنفسه، وقد يكون لازما، سواء كان لزومه باكتفائه بمرفوعه، أو بتعديه للمفعول بحرف جر.

فمن الأفعال التي تستخدم متعدية بنفسها، ولازمة باكتفائها بالمرفوع الفعل (سَفَحَ)، يقال: «سَفَحَ الدمع يسفحه سفحا وسفوحا فسفح: أرسله.... وسفحتُ دمه: سفكته.... وسفحتُ الماء: هرقته»^(١)، وقد جاء هذا

الفعل في الديوان لازما، وذلك في قول ابن هانئ: [الكامل]

سَفَحْتُ دماء الدارعين بها حتى كأنَّ جفونهم تُغَرُّ^(٢)

فالمعنى: سالت دماء الدارعين.

ومن الأفعال التي تستخدم متعدية بنفسها، ولازمة بتعديها للمفعول بحرف الجر الفعل (كفر)، يقال: «كفر نعمة الله يكفرها كفورا وكفرانا، وكفر بها:

(١) لسان العرب، مادة (سَفَحَ) .

(٢) الديوان ص ١٦٨ .

ججدها وسترها»^(١)، وقد جاء هذا الفعل في الديوان متعديا بنفسه، وذلك في قوله: [الكامل]

لا كَفَزْتُ أَياديَا أبني علي . أغلَيْتَنِي في عصرٍ لؤمٍ مُرْخِصٍ^(٢)
فالمعنى: (لا سترت أو ججحت أياديا).

ومن هذه الأفعال التي تستخدم لازمة ومتعدية الفعل (فات)، حيث يرد تارة متعديا بنفسه، وتارة لازما حيث يكتفي بمرفوعه تارة، وتارة يتعدى للمفعول بحرف جر، جاء في المعجم الوسيط: «فات الأمر فوتا وفواتا: مضى وقته ولم يفعل، وفات فلان: مضى ومر، وفات الأمر فلانا: لم يدركه، وفات فلانا في كذا وبكذا: سبقه»^(٣).

وقد جا هاذ الفعل بصوره الثلاث، وذلك في قول ابن هانئ: [الرمل]

فاتي زَيْبُ زمانِي بالذي أبتغيه وهو ما لستُ أجد
ولقد فات بنا أنفسينا وإذا ما فات شيء لم يرد^(٤)

فالفعل (فات) الأول متعدي بنفسه، والمعنى: (سبقني ريب زمانني بالذي أبتغيه)، و(فات) الثاني متعدي بواسطة حرف الجر الباء، والمعنى: (ذهب بنا أنفسنا)، و(فات) مكثف بمرفوعه، والمعنى: إذا ما مضى وقت شيء، ولم يفعل لم يرد.

ومن هذه الأفعال أيضا: (بَعَثَ)، و(سَمِعَ)، فإنهما قد يتعديان بنفسهما، فيقال: (بعثت كذا)، و(سمعت كذا)، وقد يتعديان بحرف جر، حيث

(١) لسان العرب ، مادة (كفر) .

(٢) الديوان ص ١٨٢ .

(٣) المعجم الوسيط، مادة (فوت) .

(٤) الديوان ص ١٢٨ .

يتعدى (بعث) بالباء، فيقال: (بعثت بكذا)، ويتعدى (سمع) بالباء، أو اللام، أو (إلى)، فيقال: (سمعت بكذا أو لكذا، أو إلى كذا).

وليست كل هذه التراكيب على درجة واحدة في أداء المعنى، بل يوجد فرق دلالي بين تعدية الفعل بنفسه، وتعديته بحرف الجر.

أما الفعل (بعث) فيفرق ابن منظور بين تعديته بنفسه وبحرف الباء بقوله: «بَعَثَهُ يَبْعَثُهُ بَعَثًا أَرْسَلَهُ وَحَدَّه وَبَعَثَ بِهِ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ»^(١).

ونظرا لإرادة بيت ابن هانيء التالي المعنى الثاني الذي ذكره ابن منظور، وهو إرسال الشيء مع غيره، جاء الفعل متعديا بالباء، حيث يقول: [الكامل]

وبعثت بالأسطولِ يَحْمِلُ عِدَّةً فَأَثَابْنَا بِالْعِدَّةِ الْأَسْطُولِ^(٢)

فالباء هنا للدلالة على أن الأسطول مبعوث مع غيره: كالجيش مثلا.

ويجوز أن يقدر مفعول به محذوف، فيكون التقدير: (بعثت الجيش بالأسطول)، بدليل ذكره في قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾^(٣)، حيث دخلت الباء على (ورقكم) لأنه مبعوث مع أحدهم، وليس مبعوثا وحده، وقد ذكر المفعول به: (أحدكم)، وذكره هنا لتعلق غرض الكلام به؛ لتقييد إرسال الورق بكونه مع أحدهم، وليس مع أحد غيرهم، بعكس بيت ابن هانيء حيث لا يتعلق غرض الكلام بالمفعول به، ومن ثم حذف.

(١) لسان العرب، مادة (بعث) .

(٢) الديوان ص ٢٥٨ .

(٣) الكهف: ١٩ .

وإذا تعدى (بعث) بنفسه، كأن يقال مثلاً: (بعثت الأسطول)، أو (بعثت زيدا) كان معنى ذلك إرساله وحده، فلا يقدر مفعول به.

وأما الفعل (سمع)، فإذا كان متعدياً بالباء كان ذلك أيضاً دلالة على أن المسموع كان بواسطة، وأنه لم يسمع مباشرة، كما في قول ابن هاني:
[الكامل]

فإذا سمعتَ بِذِكْرِ سوددها لَيْلا أتاك الفجر ينفجر^(١)
فهو لم يسمع مباشرة، وإنما سمع بواسطة غيره.

ونظير ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾^(٢)، حيث تعدى الفعل (سمع) بالباء؛ لأن امرأة العزيز لم تسمع منهم مباشرة، فقد ذكرت كتب التفاسير أنها «استكتمتهن سرها فأفشينه عليها»^(٣)، ولذلك عبر سبحانه بالمكر؛ «لكونه خفياً منها كمكر الماكر، وإن كان ظاهراً لغيرها»^(٤).

وقد اتفق النحاة على أن (سمع) يتعدى إلى مفعول به واحد إذا كان ما بعده مما يسمع، نحو: (سمعت كلام زيد)، و(سمعت قراءة بكر)، وكما في بيت ابن هانيء السابق، ولكنهم اختلفوا فيما إذا جاء بعدها ما لا يسمع، كما في: (سمعت زيدا يتكلم)، وكما في آية يوسف، «فمنهم من جعلها مما يتعدى إلى اثنين ك (ظننت) ... ومنهم من جعلها متعدية إلى

(١) الديوان ص ١٧٠ .

(٢) يوسف: ٣١ .

(٣) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) ٤ / ٢٧١ .

(٤) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) ٤ / ٢٧١ .

مفعول واحد... على تقدير حذف مضاف، كأنك قلت: (سمعت صوت زيد يتكلم)^(١).

وقد رجح الزجاجي المذهب الثاني؛ «لأن (سمع) من أفعال الحواس، وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد، تقول: (ذق طعامك)، (شممت طيبا)، (لمست حريرا)، (أبصرت زيدا)، فينبغي أن تكون (سمعت) مثلها»^(٢).

ثالثا- تعدية الفعل المتعدي بنفسه بواسطة حرف الجر (في):

إذا كان التضمين وسيلة من وسائل تحويل اللازم إلى متعد، فإنه أيضا وسيلة لتحويل المتعدي بنفسه إلى لازم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيُخَذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٣)، فالفعل (يخالفون) متعد بنفسه، ولكنه جاء في الآية لازما، حيث تعدى بحرف الجر (عن)، وذلك لأنه «حُمِلَ على معنى ينحرفون عن أمره أو يروغون عن أمره، لانك تقول: خالفت زيدا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٤) حمل على معنى (رءوف) في نحو: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٥)، ألا ترى أنك تقول: (رؤفت به)، ولا تقول: (رحمت به)، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية.

ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي^(٦): [الكامل]

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٧.

(٣) النور: ٦٣.

(٤) الأحزاب: ٤٣.

(٥) التوبة: ١٢٨.

(٦) انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢، ومزودة: فزعة.

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْزُودَةٍ كُزْهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يَخْلُلِ

عدى (حملت) بالباء، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه، كما جاء في التنزيل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُزْهَا وَوَضَعَتْهُ كُزْهَا﴾^(١)، ولكنه قال: حملت به، لأنه في معنى حبلت به»^(٢).

ومثل الأفعال السابقة الفعل (يطأ)، فإنه يتعدى بنفسه، يقال: «وَطِئَ الشَّيْءَ يَطْوُهُ وَطْأً دَاسَهُ»^(٣)، ولكنه جاء في الديوان متعديا بـ (في)، وذلك في قوله: [الكامل]

تَنْبُو سِنَابِكُهُنَّ عَنْ عَفْرِ الثَّرَى فِيطَانٌ فِي خَدِّ الْعَزِيزِ الْأَصْعَرِ^(٤)

فالفعل هنا مضمن معنى (يتوغلن)، ولذلك دلالة بليغة، حيث يدل على مدى تمكن سنابك الخيل من خد العزيز الأصعر، وفي ذلك ما فيه من الذل والمهانة، وهي دلالة لم تكن لتتحقق لولا وجود حرف الجر (في).

(١) الأحقاف: ١٥ .

(٢) تفسير القرطبي ١ / ٨٠٠ .

(٣) لسان العرب، مادة (وطأ) .

(٤) الديوان ص ١٦١ .

المبحث الرابع الرتبة بين الفعل والفاعل والمفعول به

الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولا ثم الفاعل، ثم المفعول به إن وجد، وقد تتغير الرتبة بين الفاعل والمفعول، فتتخذ ثلاث صور^(١):

إما أن يتقدم المفعول على الفاعل وجوبا، وإما أن يتأخر وجوبا، وإما أن يكون تقديمه جائزا.

فيتقدم وجوبا إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به، لثلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(٢)، كما يتقدم وجوبا أيضا إذا كان ضميرا متصلا بالفعل، فلا يجوز تأخيره في هذه الحالة لثلا يلزم فصل الضمير مع إمكان اتصاله، نحو: (ضربني زيد)، ويجب أيضا تقديمه إذا كان الفاعل محصورا بـ (إلا)، أو (إنما)، نحو: (ما ضرب زيدا إلا عمرو)، و(إنما ضرب زيدا عمرو).

ويجب تأخيره إذا كان هو المحصور بـ (إلا)، أو (إنما)، نحو: (ما ضرب زيد إلا عمرا)، و(إنما ضرب زيد عمرا)؛ لأنه لو قدم «انقلب؛ لأن معنى قولنا: (إنما ضرب زيد عمرا) انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر»^(٣)، فإذا قدم «وقيل إنما ضرب عمرا

(١) انظر صور التقديم والتأخير في شرح قطر الندى لابن هشام ص ١٨٤ - ١٨٧، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٢٨١، وما بعدها.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٨٢.

زيد) جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر^(١). ويجب تأخيرها أيضا إذا لم توجد قرينة تحدد الفاعل من المفعول كما في نحو: (ضرب موسى عيسى)، وفي غير هذه المواضع يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: (ضرب زيدا عمرو).

ومما جاء في الديوان من تقديم المفعول على الفاعل وجوبا قول ابن هانئ:

١- [الطويل]

لذلك ناجى الله موسى نبئيه فنادى أن اشرخ ما يضيقُ به

٢- [المتقارب]

وشرفني مدحُه في البلادِ فآنس عنسي بطولِ السُرى^(٢)

٣- [الطويل]

لا يطيبه غيرُ كبةِ مغزكِ أو هبوةٍ من ماقِطٍ ومغاز^(٣)

٤- [الطويل]

وكانَ وفرتُه غدائرُ غادةٍ لم يلقها بُؤسٌ ولا إقتاز^(٤)

٥- [الطويل]

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٢.

(٢) الديوان ص ١٥٨.

(٣) الديوان ٢٤.

(٤) الديوان ص ١٤٧، يطيبه: يستميله، الكبة: الدفعة من الخيل، الهبوة: الغبار، الماقِط: المضيق في الحرب.

(٥) الديوان ص ١٤٧.

ألا لا يَزُغُهُ بِأَسْ يَوْمَ كَرِيهَةٍ فَلَنْ يُذَعَرَ اللَّيْثُ الْهَزْبُزُ مُهَجَّجًا^(١)

٦- [الطويل]

وما راعَ ذاتَ الدَّلِّ إلا مُعَرَّسِي ومُلْقَى نِجَادِي وَالْجَلالُ الْمُتَوَخُّ^(٢)

٧- [الطويل]

وما راعَ مَلِكُ الرُّومِ إلا اِطْلَاعُهَا تُنَشِّرُ أَعْلَامَ لَهَا وَبُثُودُ^(٣)

٨- [الطويل]

وما راعِنِي إلا ابْنُ ورقاءَ هاتِفَ بعينيه جَمْرٌ مِنْ ضُلُوعِي مَشْبُوبُ^(٤)

٩- [المتقارب]

وَمِنْ ذاكَ أَضْنَيْتَ صَرْفَ الزَّمانِ فَلَمْ يُخْفِهِ عَنكَ إلا الضَّنْيُ^(٥)

فنلاحظ في هذه الأبيات أن الأسباب التي دعت إلى وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ثلاثة أنواع:

١- أسباب تركيبية، كما في الأبيات الخمسة الأولى، ففي البيت الأول وصف الفاعل بما هو متصل بضمير يعود على المفعول، ومن ثم قدم المفعول وجوبا لئلا يعود الضمير في صفة الفاعل على متأخر لفظا ورتبة،

(١) الديوان ص ٦٨ .

(٢) الديوان ٨٢ ، المعرس: الموضع الذي ينزل فيه المسافر آخر الليل، ملقى نجاوي: إلقاء حمائل السيف، الجلال: الضخم من الإبل.

(٣) الديوان ص ٩٨ ، الضمير في (اطلاعاها) يعود على سفن المعز، والبنود جمع بند، وهو العلم الكبير.

(٤) الديوان ص ٣٥ .

(٥) الديوان ص ٣١ .

ولا يجوز تقديم الموصوف وحده؛ لعدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف.

وفي الأبيات الثاني والثالث والرابع والخامس، جاء المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، ومن ثم امتنع تأخره؛ لأن ذلك يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

ومن ثم فإن حكم النحاة بوجوب تقديم المفعول هنا كان لغاية تركيبية لا يجوز العدول عنها حتى لا يخرج التركيب عما عهد من الأساليب العربية الفصحية الواردة عن العرب.

٢- أسباب دلالية، كما في البيتين السادس والسابع، حيث جاء الفاعل محصوراً بـ (إلا)، فأفاد ذلك قصر الفعل الواقع على المفعول على الفاعل فقط، ولو تقدم الفاعل وجاء المفعول على أصله لتغير المعنى، فالمعنى المقصود في البيتين أن ما بعد إلا هو فقط الذي راع ذات الدل، وراع ملك الروم، مع جواز أن يكون راع غيرهما، فلو أصر المفعول لاختلف المعنى وصار المعنى أن ذات الدل وملك الروم هما فقط من وقع عليهما الروع، مع جواز أن يرعهما غير ما ذكره الشاعر، وهذا غير مقصود.

ومن ثم كان الحكم بالوجوب هنا مراعاة لمعنى معين لا يتحقق لو تغير شكل التركيب.

٣- أسباب تركيبية ودلالية، كما في البيتين الثامن والتاسع، فالتركيبية يتمثل في كون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، والدلالي هو كون الفاعل محصوراً بـ (إلا).

ومن تأخيره وجوباً قول ابن هانيء: [الكامل]

لا يُتبعَدَنَّ اللهُ إلا مَعَشَرًا أضْحَوْا على الأصنام عُكْفًا^(١)

وقوله: [الطويل]

برغمهم أن أيّد الحق أهله وأن بَاءَ بالفعل الحميد حميد^(٢)

ففي البيت الأول جاء المفعول به محصوراً بـ (إلا)، والمعنى قصر الدعاء بإبعاد الله على المعشر فقط، ولو تأخر الفاعل لتغير هذا المعنى، وأصبح المعنى أن الله فقط هو الذي يبعد المعشر، مع جواز أن يبعد غيرهم، وهذا غير مراد.

وفي البيت الثاني اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، ومن ثم وجب تقدمه؛ ولو تأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا ممتنع.

ومما قدم فيه المفعول جوازا قول ابن هانيء: [الطويل]

وقد جاوزَ الاسكندرية جَوْهَرًا تَطالَعَه البُشْرَى وَيُقَدِّمُه النَّضْرُ^(٣)

وقوله: [البيسط]

ذواتٌ نَبَلٍ ضِعَافٍ وهي قاتلةٌ وقد يُصِيبُ كَمِيًّا سَهْمٌ رِغْدِيدِ^(٤)

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

أحشاكُ تُنْسِي السُّمَسَ مَطْلَعَهَا كما أنسى الملائكُ ذِكْرَكَ التَّسْبِيحًا^(٥)

(١) الديوان ص ٢٠٤ .
 (٢) الديوان ص ١٠١ .
 (٣) الديوان ص ١٣١ .
 (٤) الديوان ص ٩٠ .
 (٥) الديوان ص ٧٤ .

وقوله: [الكامل]

جَهَلُ البَطَارِقِ أَنَّهُ المَلِكُ الَّذِي أوصى البَنِينَ بِسَلْمِهِ الأَبَاءُ^(١)

وقوله: [المتقارب]

وَمَا خَفِيَ الرُّشْدُ لَكُنْمَا أَضَلَّ الحُلُومَ اتِّبَاعُ الهَوَى^(٢)

وقوله: [الطويل]

أليس عَجيباً أَنْ دَعَاكَ إِلَى الوَغَى كَمَا حَرَّضَ اللَيْثَ المُزَعْفَرُ سَيِّدُ^(٣)

وقوله: [الكامل]

هَلْ كَانَ ضَمَخَ بِالعَبِيرِ الرِّيحَا مُزْنٌ يَهْزُ البَزُقُ فِيهِ صَفِيحًا^(٤)

فالمفعول به في هذه الأبيات يجوز تقديمه وتأخيرها، ولكن الشاعر اختار التقديم لأنه يحقق غاية بلاغية لا تتحقق لو جاء المفعول على أصله من التأخير.

ففي الأبيات الثلاثة الأولى قدم المفعول به لأهميته؛ لأن الغرض الأهم هو معرفة من وقع عليه الفعل، ففي البيت الأول كان معرفة المدينة التي جاوزها جوهر هي الأهم، وفي البيت الثاني كان الأهم هو معرفة من الذي أصابه سهم الرعديد، أي: الشخص الضعيف، لأن التعجب ليس من وقوع السهم من الشخص الضعيف، ولكن التعجب من وقوعه على الفارس القوي، كذلك البيت الثالث، فالنفوس تتشوق لمعرفة الشيء الذي

(١) الديوان ص ١٤ .

(٢) الديوان ص ٣٥ .

(٣) الديوان ص ١٠٢ ، السيد: الذئب، والشاعر هنا يشبهه ملك الروم حين دعا المعز للحرب، بالذئب الذي يحرض الأسد على القتال.

(٤) الديوان ص ٦٩ ، ضَمَخَ: لَطَخَ.

أنساه ذكر الممدوح التسييح، وهو الملائكة، لذلك قدم المفعول به: (الملائك).

وقد التفت سبويه إلى هذا الغرض البلاغي، يقول: «إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيداً عبد الله)؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»^(١).

ويدعو عبد القاهر إلى ضرورة عدم الاقتصار على القول بالتقديم للعناية فقط، بل يجب أن يبين محلل النص وجه العناية، يقول: «ينبغي أن يُعرَف في كل شيء قُدِّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدِّم للعناية ولأن ذكره أهم من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه. حتى إنك لترى أكثرهم يرى تبُّعه والنظر فيه ضربًا من التكلف»^(٢).

ويقول السكاكي: «يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول قتل الخارجي فلان بتقديم الخارجي إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا

(١) الكتاب ١ / ٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٨، وانظر: في نحو اللغة وتراكيبها للدكتور/ خليل أحمد عمارة

قاتله وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك فتقول قتل فلان رجلا بتقديم القاتل لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعا على من وقع عليه بل من حيث كان واقعا ممن وقع منه»^(١).

وقد يكون التقديم مراعاة للقافية، كما في البيت الرابع والخامس والسادس، حيث حافظ التقديم على الانسجام الموسيقي للأبيات، وهذا يعرف في القرآن الكريم بمراعاة الفاصلة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوه * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوه﴾^(٢)، فالمفعول هنا مقدم على عامله، وليس معنى ذلك أن مراعاة الفاصلة يكون هو السبب الوحيد للتقديم، بل قد يرتبط ذلك بفائدة دلالية، ذلك متحقق في الآية السابقة، يقول ابن عاشور: «وتقديم (الجحيم) على عامله لتعجيل المساءة مع الرعاية على الفاصلة»^(٣).

أما تقديم المفعول به على الفاعل في البيت الرابع والخامس والسادس من أبيات ابن هانيء فهو لمجرد رعاية القافية، إذ ليس هناك غاية دلالية من وراء التقديم.

أما تقديم المفعول به على الفاعل في البيت السابع، فنظرا لأن الفاعل (مزن) موصوف بجملته قد طالت بعض الشيء، وهي: (يهز البرق فيه

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للسكاكي ص ١١٧ .

(٢) الحاقة: ٣٠ ، ٣١ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٩ / ١٣٨ .

صفيحا)، فلو جاء الفاعل والمفعول على أصلهما في الرتبة، لطال الفصل بين الفاعل والمفعول، وأصبح التركيب حينئذ: (هل كان ضمخ مزن يهز البرق فيه صفيحا الريحا بالعيين)، وواضح ما في التركيب أنثذ من غموض، وعدم استغاسة، على الرغم من جوازه.

أما تقديم المفعول على الفعل فقد يكون واجبا وقد يكون جائزا.

فيقدم وجوبا في ثلاثة مواضع^(١):

الأول- إذا كان له الصدارة في الكلام، وذلك بأن يكون اسم شرط، نحو: (أيّا تضرب أضرب)، أو اسم استفهام، نحو: (أيّ رجلٍ ضربت؟).

الثاني- أن يكون ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله، نحو: (إياك نَعْبُدُ)، فلو أخرج المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: (نعبدك)، فيجب التقديم، بخلاف الضمير في باب (سليته)، و (خلتنيه) اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر.

الثالث- أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أما)، وليس معنا ما يفصل بين (أما) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت (أما) مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٢)، أم كانت مقدره نحو قوله سبحانه: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٣).

فإن وجد ما يكون فاصلا بين (أما) والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: (أمّا اليومَ فأدِّ واجبَكَ)، والسرف في

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٤.

(٢) الضحى: ٩، ١٠.

(٣) المدثر: ٣.

ذلك أن (ما) يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة.

ويقدم جوازا في غير هذه المواضع.

فما جاء فيه مقدما وجوبا على عامله قول ابن هانئ: [الرمل]

أَيُّ مَفْقُودِيكَ تَبْكِيهِ: أَبْتُ هَبْرَزِيَّ أَنْتَ مِنْهُ أَمْ وَلَدٌ^(١)

فالفعل (تبكي) هنا اشتغل عن (أي) بضميره، لذلك فإنه يقدر فعل عمل النصب في (أي) يفسره الفعل المذكور، ويجب أن يقدر الفعل هنا بعد (أي)، فيقال: (أي مفقوديك تبكي تبكيه)؛ لأن (أي) اسم استفهام له الصدارة في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) - فيمن قرأ بالنصب^(٣)، حيث يقدر الفعل العامل في (ثمود) بعده، فيقال: (فأما ثمود فهدينا هديناهم)، حيث إن (أما) لا يأتي بعدها إلا اسم، ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا كلمة واحدة.

ومما قدم فيه المفعول به على عامله جوازا قوله يمدح المعز: [الطويل]

أَغْيَرَ الَّذِي قَدْ خُطَّ فِي اللُّوحِ أَبْتغِي مَدِيحَالَهُ لِئَنِّي إِذَا لَعْنُودٌ^(٤)

وقوله عن جعفر ويحيى ابني علي: [الرمل]

أَسْوَاهُمْ أَبْتغِي يَوْمَ النَّدَى أَمْ سِوَاهُمْ أُرْتَجِي يَوْمَ الْمَعَادِ^(٥)

(١) الديوان ص ١٢٥ .

(٢) فصلت: ١٧ .

(٣) قراءة النصب بلا تنوين هي قراءة الحسن، وعنه أيضا أنه قرأ: (ثمود) - بالرفع والتنوين، أما قراءة الجمهور، فهي: (ثمود) - بالرفع بلا تنوين، انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع

عشر ص ٣٨١ .

(٤) الديوان ص ٩٨ .

(٥) الديوان ص ١١٤ .

وقوله يخاطب جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْلُ الكواكبِ رُمَتْ لا نَيْلُ العُلَى فزِدِ المكارمَ بسطةً أو فائقص^(١)

ففي هذه الأبيات قدم المفعول به (غير - سواهم - نيل الكواكب) على عامله (أبتغي - أبتغي - رمت)، وإذا كان هذا التقديم جائزا من الناحية النحوية، إلا أنه ضروري هنا لأنه يؤدي معنى معين لا يؤدي في حال عدم التقديم، ففي البيت الأول والثاني يقع الاستفهام المفيد للنفي على المفعول به وليس الفعل، فهو لا ينفي الابتغاء، ولكن ينفي أن يكون غير الذي قد خط في اللوح، وغير قبيلة الممدوح هما اللذين يتغيهما.

وفي البيت الثالث قدم المفعول للتعجيل ببيان عظمة ما يرومه الممدوح.

وهكذا تتعدد الغايات البلاغية التي يحققها تقديم المفعول به على الفاعل أو الفعل، ليس فقط إذا كان التقديم جائزا، بل إذا كان واجبا أيضا؛ لأن النحاة لم يوجبوا التقديم إلا لاقتراحه بغاية معينة تركيبية أو دلالية لا تتحقق مع العدول عن التقديم.

المبحث الخامس حذف المفعول به

يطلق النحاة على المفعول به مصطلح فضلة، وهو ما سوى العمدة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل.

فالعمدة من الكلام ركن أساسي في الجملة، ولذلك فإنه إذا حذف فلا بد من تقديره كي تتحقق عملية الإسناد.

أما الفضلات فلا يشترط فيها وجوب تقدير المحذوف، بل إن ذلك متوقف على «فهم السياق»، ولا يكون تقديره متعينا في لفظ معين، وإنما تذهب النفس في تقديره كل مذهب»^(١).

ومن هذه الفضلات المفعول به، فقد أجاز النحاة حذفه سواء أكان هناك دليل عليه أم لا، بخلاف مفعولي (ظن وأخواتها) فإنه لا يحذف أي منهما إلا بوجود دليل عليه^(٢).

وحذف المفعول به على ضربين:

١- أن يحذف لفظاً، ويراد معنى، وهو ما يسمى بالحذف اختصاراً، ولا بد من دليل يدل عليه^(٣)، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٤)، أي: يريد؛ لأن اسم الموصول لا بد له من عائد^(٥).

(١) ظاهرة الحذف في القرآن الكريم، ودورها في تحقيق التماسك النصي ص ٢١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٩٣ / ٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦١ / ٢، ومعاني النحو ٨٢ / ٢.

(٤) البروج: ١٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٦١ / ٢.

ويكون حذفه حينئذ لأداء غرض إما لفظي «كتناسب الفواصل نحو ﴿مَا
وَدَّعَاكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(١)، ونحو: ﴿إِلَّا تَذَكُّرُ لِمَنْ يَخْشَى﴾^(٢)،
وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣) (٤).

٢- أن يحذف لفظاً ومعنى، أي أنه لا ينوى، لعدم وجود دليل يدل على
خصوصه، بل تذهب النفس في تقديره كل مذهب، ويسمى الحذف
اقتصاراً.

وحذفه في هذه الحالة يكون للأغراض الآتية^(٥):

أ- تضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كتضمين (أصلح) معنى
(لطف) في قوله تعالى: «وأصلح لي في ذريتي».

ب- العموم، نحو قوله تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٦)، و(فلان يعطي ويمنع).

ج- احتقاره، وتعظيم الفاعل كما في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ﴾^(٧)، أي:
الكافرين.

د- استهجانة كقول عائشة - رضي الله عنها: «ما رأيت منه ولا رأى
مني»^(٨)، أي: العورة .

(١) الضحى: ٣ .

(٢) طه: ٣ .

(٣) البقرة: ٢٤ .

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٩٣، ٩٤ .

(٥) شرح الأشموني ٢/ ٩٣، ٩٤، والهمع ١/ ١٦٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٢ .

(٦) البقرة: ٢٥٨ .

(٧) المجادلة: ٢١ .

(٨) حديث ضعيف، ولم يرد فيما وقفت عليه من كتب حديث.

هـ- الجهل، كما في قولك: (وَلَدْتُ فَلَانَةً)، وأنت لا تريد ما ولدت.

و- عدم قصد التعيين، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَذِقْهُ عَذَابًا﴾^(١).

ز- الخوف منه، كما في قولك: (أبغضت في الله)، ولا تذكر البغوض خوفاً منه.

ويرى ابن هشام أن النوع الثاني الذي أطلق عليه النحاة الحذف اقتصاراً لا يسمى حذفاً، يقول: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف للدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٢)، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين: (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ)، أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسْنَدًا الى فعل كون عام، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوي، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل هذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(٣)، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)، ﴿وَكُلُوا

(١) الفرقان: ١٩ .

(٢) البقرة: ٦٠ .

(٣) البقرة: ٢٥٨ .

(٤) الزمر: ٩ .

واشربوا ولا تُسرفوا^(١)، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾^(٢)، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة؛ وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذرّوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءٌ مَذِينٌ﴾^(٣)، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذّيات وقومهما على السقي، لا لكون مَذودهما غَنَمًا ومَسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما (لا نسقي) السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قَدْر: يسقون إبلهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا.

وتارة يقصد إسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^(٤)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَا﴾^(٥)، وقولك: (ما أحسن زيدًا)، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعول قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٦)، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٧)، ﴿وَكُلُّ وَعْدِ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾^(٨) - على القراءة برفع (كل)، و:

وما شيءٌ حميتُ بمسْتَبَاحٍ^(٩) (١٠).

(١) الأعراف: ٣١ .

(٢) الإنسان: ٢٠ .

(٣) القصص: ٢٣ .

(٤) آل عمران: ١٣٠ .

(٥) الإسراء: ٣٢ .

(٦) الضحى: ٣ .

(٧) الفرقان: ٤١ .

(٨) النساء: ٩٥ ، وقراءة الجمهور بالنصب: ((وكلا وعد الله الحسنى))، انظر: البحر المحيط: ٣ /

٣٤٧ .

(٩) عجز بيت، صدره: أبْحَثَ جَمِيَّ تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ ، وهو لجريز، انظر ديوانه ص ٨٩ .

(١٠) مغني اللبيب ٦١٢ / ٢ .

وقد خطأ الشاطبي ابن هشام في عبارته السابقة: «ولا يسمى محذوفا»،
وارتضى قول ابن مالك: [الرجز]
وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر

حيث شمل قوله ما حذف اختصارا واقتصارا، يقول الشاطبي: «فلذلك أطلق الناظم القول بالحذف هنا، ولم يعتبر ما يقصده المتكلم في ترك ذكره من تضمين الفعل معنى فعل لازم، أو قصد المبالغة أو اعتبار بعض الأسباب الباعثة على ترك ذكر الفاعل في: (ضرب زيد)، ونحوه، فإن ذلك كله طارئ على أصل الوضع، وكلام النحويين ونظرهم إنما هو في أصل الوضع، أما البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي؛ إذ لا تنافي بينهما»^(١).

وقد تبع ابن هشام بعض المحدثين: كالدكتور: فاضل السامرائي، يقول: «وهو الذي يسميه النحويون الحذف اقتصارا، والحقيقة ان هذا ليس من باب الحذف، بل هو ان تقتصر على الحدث وصاحبه من غير إرادة للمفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد»^(٢).

وأرى ان رأي الشاطبي هو الصحيح، وهو أن المفعول من حيث أصل الوضع محذوف جوازا، ثم يطرأ على هذا الحذف الدلالة البلاغية التي يقتضيها السياق، بحيث لو عدل عن الحذف إلى الذكر لتغيرت الدلالة.

وقد ورد كثيرا في ديوان ابن هانئ حذف المفعول به، فمما ورد حذفه اختصارا لوجود دليل على خصوصه قوله: [الكامل]

(١) المقاصد الشافية ٣ / ١٥٩ .

(٢) معاني النحو ٢ / ٨٢ .

ذَرْنَا مِنَ اللَّيْثِ الَّذِي زَعَمُوا فَهَلْ جَرَّئْتَهُ فِي مَعْرِكٍ أَوْ مَقْنَصٍ^(١)

فالمفعول هنا، وهو الضمير في (زعموا) العائد على (اسم الموصول) محذوف اختصاراً؛ لوجود دليل عليه، وهو اسم الموصول، حيث يقتضي عائداً عليه.

ومن ذلك أيضاً: [الطويل]

أَلَا انظُرْ إِلَى الشَّمْسِ الْمَنِيرَةِ فِي وَمَا قَبَضْتَهُ أَوْ تَمُدُّ عَلَى الثَّرَى^(٢)
التقدير: (أو تمده).

ومنه أيضاً قوله يمدح المعز: [الكامل]

وَهَرَبْتُ مِنْهُ إِلَيْهِ فِي حُرْمَاتِهِ أَدْعُوهُ مَبْتَهَلًا وَأَسْأَلُ مَلْحَفًا^(٣)
فالتقدير: (وأسأله).

ومنه أيضاً: [الطويل]

وَأَهْلٌ بَأَنَّ تُهْدَى إِلَيْهِ فَإِنَّهُ كَنَّاها وَسَمَّاها وَحَلَّى وَسُورًا^(٤)
فالتقدير: (وحلاها وسورها).

(١) الديوان ص ١٨٢ .

(٢) الديوان ص ١٤٥ .

(٣) الديوان ص ٢٠٦ .

(٤) الديوان ص ١٤٣ ، الضمير في (إليه) يعود على المعز، وفي (تهدى) يعود على بلاد المغرب التي فتحها القائد جوهر وأهداها للمعز.

ومنه أيضا قوله: [الكامل]

وخذورٍ مثلكَ قَدْ طَرَقْتُ لِقَوْمِهَا مُتَعَرِّضًا ولأَرْضِهَا مُتَعَسِّفًا^(١)

فالمفعول به هنا ضمير مسستر في (طرقت) يعود على المبتدأ (خذور) المجرور لفظا بـ (رب).

فالمفعول به في كل ما سبق حذف اختصارا لوجود دليل على عليه، ومن ثم يقدر في المعنى كما رأينا فيما سبق.

ومما ورد فيه حذف المفعول به اقتصارا قول ابن هانيء عن الدهر:
[الرمل]

إِنَّمَا أَعْطَى فُوقَاقِي نَاقَةً بِيَدِ شَيْئًا تَلْقَاهُ بِيَدِ^(٢)

فالفعل (أعطى) يتعدى لمفعولين، ولكن جاء هنا متعديا لواحد، ولم يذكر الذي اعطاه الدهر الشيء، وذلك لأن غرض الكلام لا يتعلق بمعطى الشيء، إنما المقصود أن الدهر إذا أعطي شيئا - بغض النظر عن الشخص المعطى - فإنه يسترده مرة أخرى، والمعنى فيما سبق: (إن الذي أعطاه الدهر شيئا بيد قد سلبه باليد الأخرى).

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحيى بن علي الأندلسي: [الكامل]

ولقد كَفَيْتَ فَكُنْتُ سِيفًا لَيْسَ بِالنَّاءِ بِي وَرُكْنًا لَيْسَ بِالمَهْدُودِ^(٣)

فقد حذف مفعول (كفيت) هنا؛ لأنه لا يقصد الإخبار عن أن الممدوح كفى شخصا معيناً، بل المراد مدحه لمجرد حصول الكفاية منه، دون النظر

(١) الديوان .

(٢) الديوان ص ١٢٠ ، فواق الناقاة: ما بين الحلبتين، ويريد بذلك الوقت القليل.

(٣) الديوان ص ١١٢ .

إلى من وقعت عليه الكفاية، أي الاستغناء بالمدح، فالحذف هنا لعدم قصد الشاعر إلى ذكر المفعول، كما ان ذلك يفيد عموم من كفاه الممدوح.

ومنه أيضا قوله في مدح الخليفة المعز: [الكامل]

يا خَيْرَ مَنْ حَجَّتْ إِلَيْهِ مَطِيَّةٌ يا خَيْرَ مَنْ أَعْطَى الْجَزِيلَ مَنُوحاً^(١)

فهنا أيضا حذف المفعول الأول لـ (أعطى)، فلم يذكر من الذي أعطاه المعز الجزيل، وذلك لأن غرض الشاعر هو مجرد مدح المعز بصفة إعطاء الجزيل، دون النظر لمُعْطَى هذا الجزيل.

يقول ابن السراج: «واعلم: أن كل فعل متعدد لك ألا تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة لك أن تقول: (ضربتُ)، ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضربتُ»^(٢).

ومن حذف المفعول أيضا قول ابن هانيء: [الرمل]

قَلَّ تَنْوِيلُ خِيَالِ مَنْكُمْ يَطْبِي بَيْنَ جُفُونِ وَسُهَاةٍ^(٣)

ففي هذا البيت حذف مفعول المصدر (تنويل)، وهو - كما قال الشارح: «التقيل، كما في قول وضاح اليمن: [الطويل]

إِذَا قَلْتُ يَوْمًا نَوَّلِيَنِي تَبَسَّمْتُ وَقَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ فِعْلِ مَا حَرَّمَ
فَمَا نَوَّلْتُ حَتَّى تَضْرَعْتُ عِنْدَهَا وَأَعْلَمْتُهَا مَا رَخَّصَ اللَّهُ فِي اللَّمَمِ^(٤)

(١) الديوان ص ٧٣ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ١٨١ .

(٣) الديوان ص ١١٤ .

(٤) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص ٢٦٦ .

قال صاحب اللسان: «يعني التقبيل»^(١)، فحذف المفعول به هنا للعلم به.

ومن ذلك أيضا قول ابن هانيء: [البسيط]

يُحْرِمُنْ فِي الرِيْطِ مِنْ مِثْنِي وَوَاحِدَةً وَلَيْسَ يَحْرِمُنْ إِلَّا فِي الْمَوَاعِيدِ^(٢)

فقد حذف هنا مفعولي (يُحْرِمُنْ)، والتقدير - كما يقول الشارح: «يُحْرِمُنْ العُشَاقَ أَنْفُسَهُنَّ، أَي: لَا يَفِينُ بِمَوَاعِيدِهِنَّ»^(٣)، وحذف المفعولين هنا للعموم والشمول، أي يحرم من أي عاشق من كل شيء لدخولهن في الإحرام.

كذلك يجوز حذف المفعول به بعد (لو)، ويكون «هو المذكور في جوابها غالبا، نحو: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، أي: ولو شاء إيمان من في الأرض، ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ﴾^(٥)، أي: لو شاء هدى الناس، وقد لا يكون كذلك، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلْنَا مَلَائِكَةً﴾^(٦)، فإن المعنى: لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق»^(٧).

ومما ورد من ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الكامل]

لَوْ يَسْتَطِيعُ اللَّيْلُ لِاسْتَعْدَى عَلَيَّ مَسْرَاكَ تَحْتَ قَنَاعِهِ الْحَلْكَوْكَ^(٨)

(١) لسان العرب مادة (نول) .

(٢) الديوان ص ٨٩ .

(٣) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص ٢٠٧ .

(٤) يونس: ٩٩ .

(٥) الرعد: ٣١ .

(٦) فصلت: ١٤ .

(٧) الهمع ١ / ١٦٧ .

(٨) الديوان ص ٢٥٥ ، الخطاب هنا ليحيى بن علي.

أي: لو يستطيع الليل الاستعداد، فحذف المفعول هنا اختصاراً.

المبحث السادس المفعول له

المفعول له أو لأجله «هو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً نحو: (قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ)»^(١)، وله شروط، وهي أن يكون مصدراً قلبياً من غير لفظ الفعل، مشتركاً مع عامله في الوقت والفاعل، دالاً على التعليل^(٢).

والأصل في رتبة المفعول له أن يلي الفعل والفاعل، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل، حيث يتقدم على عامله، وهذا جائز عند الجمهور^(٣)، «ومنه ثعلب وطائفة، ورد بالسماع قال: [الوافر] فما جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي»^(٤)

وقال^(٥): [الطويل] طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ»

(١) شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٢٦ .

(٢) ولم يشترط سيويه والمتقدمون الاشتراك مع العامل في الوقت والفاعل، كما شرط الجرمي والمبرد شرطاً آخر، وهو أن يكون نكرة، ورده سيويه والجمهور. انظر/ الهمع ١ / ١٩٤ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٢٢٤، والهمع ١ / ١٩٥ .

(٤) صدر بيت، وعجزه: ولا حرصاً على الدنيا اعتراني، وهو لجحدر بن مالك، انظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع ١ / ٤٢٣ .

(٥) صدر بيت، وعجزه: ولا لَعَبًا مني أذو الشيبِ يَلْعَبُ، وهو للكميت بن زيد الأسدي، انظر ديوانه ص ٥١٢ .

(٦) الهمع ١ / ١٩٥ .

وقد ورد في الديوان مجيء المفعول له على أصل رتبته، كما ورد مقدا على عامله.

أما مجيئه على الأصل ففي قول ابن هانئ مخاطبا القائد جوهرًا:
[الطويل]

صَفَحْتَ عَنِ الْجَانِينِ مَنَا وَرَأْفَةً وَكُنْتَ حَرِيًّا أَنْ تَمَنَّ وَتَضَفَّحًا^(١)

وقوله: [الطويل]

وَلَوْ جَادَ قَوْمٌ بِالنَّفُوسِ سَمَاحَةً لَمَّا مَنَعْتَكُمْ شِيمَةَ الْجُودِ بِالْعُمْرِ^(٢)

فكل من (منا)، و(سماحة) مفعول له جاء على أصل رتبته.

وأما مجيئه مقدا على عامله، ففي قوله: [الرملي]

أَسْلَوْا عَنْكُمْ أَهْجِرُكُمْ قَلَمًا يَسْلُو عَنِ الْمَاءِ الصَّوَادِ^(٣)

فالمفعول له (سلوا) هنا قدم على عامله، وهذا جائز؛ وسبب اختيار الشاعر لهذا الوجه أن السلو هو المقصود بالاستفهام، والاستفهام هنا يفيد النفي، فكأنه قال: ليس سلوا عنكم أهجركم، ولو جاء التركيب على الأصل، وقال: (أهجركم سلوا عنكم) لكان النفي المستفاد من الاستفهام واقعا على الهجر، وليس هذا هو غرض الشاعر، لأن الهجر قد وقع، بدليل قوله بعد ذلك: [الرملي]

إِنَّمَا كَانَتْ خَطُوبٌ قِيَّضَتْ فَعَدَّتْنَا عَنْكُمْ إِحْدَى الْعَوَادِ

فَعَلَى الْأَيَّامِ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا عَلَى الشُّكْلَاءِ مِنْ لُبْسِ الْحَدَادِ

(١) الديوان ص ٨١ .

(٢) الديوان ص ١٥٩ .

(٣) الديوان ص ١١٤ .

لا مراز منكم يدنو سوى أن أرى أعلام هَضْبٍ ونجاد^(١)

وهكذا كان اختيار الشاعر لأحد وجهين جائزين ضروريا لأداء معنى معين لا يتحقق لو اختار الوجه الآخر.

(١) الديوان ص ١١٤ ، عنكم: أي عن الأعبة.

المبحث السابع الحال

عرف ابن هشام الحال بقوله: «وصف فضلة يقع في جواب (كيف)، ك (ضربت اللص مكتوفا)»^(١).

ففي هذا التعريف ذكر شرطين من شروط الحال، وهما: أن يكون وصفاً، وهو «ما صيغ من المصدر ليدل على متصف، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعال التفضيل»^(٢)، وأن يكون فضلة، وهو ما سوى العمدة.

وأما بقية الشروط فهي أن يكون منصوباً، ومفهوماً في حال كذا، ومنتقلاً، ونكرة، وصاحبه معرفة^(٣).

فمثال ما جاء في ديوان ابن هانيء من الحال متحققاً فيها الشروط السابقة قول ابن هاني: [البسيط]

تأتي عطاياه شسّئ غيرَ واحدةٍ كما تدافع موج البحر يصطفقُ^(٤)

وقوله: [البسيط]

هذا موقف الصبّ من مرمى الجمار مشاخب البذنّ قفرا غير معهود^(٥)

(١) شرح قطر الندى ص ٢٣٤ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٩ / ٢ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٢٤ / ٣ .

(٤) الديوان ص ٢٣٥ .

(٥) الديوان ص ٨٩ .

وقوله: [الطويل]

فيا ابنَ عليٍّ ما مدحتك جاهلا فإنَّك لَمْ تُغْدَلْ بِشَفْعٍ وَلَا وَثِرٍ^(١)

وقوله: [الطويل]

وأوصيته فيهم برفقك مُزْدَقَا بجودك معقودًا به عهدك البرِّ^(٢)

وقوله: [الطويل]

إذا حاربت عنه الملائكة العِدَى ملأَن سماءَ الله باسمِك مُشْعَرَا^(٣)

ففي البيت الأول وقعت (شتى) حالا من الفاعل (عطاياه)، وهي جمع (شتيت) على وزن فعيل، من أوزان صيغ المبالغة، وفي البيت الثاني جاءت الحال (قفرا) صفة مشبهة، وصاحبها الخبر (موقف)، وفي البيت الثالث جاءت الحال (جاهلا) اسم فاعل، وصاحب الحال هو الضمير في (مدحتك) العائد على الشاعر، وفي البيت الرابع جاءت الحال (مردفا) و(معقودا) من (رفقك)، وهما اسما مفعول، وفي البيت الخامس جاءت الحال (مشعرا) من (اسمك)، وهي اسم مفعول، والمقصود: ملأَن سماءَ الله باسمِك حال كونه شعارا لجندك^(٤).

والشروط السابقة للحال منها ما هو لازم لا يتخلف في كل حال كشرط كونها منصوبة، وفضلة، ومفهمة في حال كذا من جهة المعنى.

ومنها ما هو غالب، وهو باقي الشروط، وهي كون الحال مشتقة، نكرة،

(١) الديوان ص ١٥٥ .

(٢) الديوان ص ١٣٧ ، يخاطب المعز، فيقول: أوصيت القائد جوهر بالرفق بشعب مصر.

(٣) الديوان ص ١٤٤ ، مشعرا: أي له شعار، وهو نداء مخصوص يعرف به القوم بعضهم بعضا، والمراد أنهم يتخذون اسم المعز لهم شعارا، والضمير في (عنه) يعود على القائد جوهر.

(٤) انظر شرح الديوان ص ٣٦٢ .

منتقلة، وصاحبها معرفة.

فقد تجيء الحال غير مشتقة بأن تكون جامدة مؤولة بالمشتق أو غير مؤولة به.

فيكثر مجيء الجامد المؤول بالمشتق في الحال الدالة على السعر مثل: (بعته البُرُّ مُدًّا بكذا)، وفي الدالة على المفاعلة مثل: (كلمته فاه إلى في)، وفي الدالة على تشبيه مثل: (كُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، وفي الدالة على ترتيب مثل: (ادخلوا رجلا رجلا)، فالتقدير فيما سبق على الترتيب: (مسعرا - مشافهة - مشبها - مرتبين)^(١).

أما مجيئها جامدة غير مؤولة بالمشتق ف«في ست مسائل؛ وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: ﴿فَرَأْنَا عَزِيًّا﴾^(٢)، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا﴾^(٣)، وتسمى حالا موطئة.

أو دالة على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٤) أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: (هذا بسرا أطيب منه رطبا)، أو تكون نوعا لصاحبها، نحو: (هذا مالك ذهبًا)، أو فرعا له، نحو: (هذا حديدك خاتما)، ﴿وَتَنَحُّونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾^(٥)، أو أصلا له، نحو: (هذا خاتما حديدا)، و﴿أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٦) (٧).

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(٢) يوسف: ٢.

(٣) مريم: ١٧.

(٤) الأعراف: ١٤٢.

(٥) الأعراف: ٧٤.

(٦) الإسراء: ٦١.

(٧) شرح الأشموني ٢/ ١٧١.

فكل المواضع السابقة التي جاءت فيها الحال جامدة قياسية سواء كانت مؤولة بالمشتق، أو غير مؤولة به، ويستثنى من ذلك موضع: (كلمته فاه إلى في)، ف«لا يقاس على هذا التركيب... وأجاز هشام القياس عليه»^(١).

وقد اعتبر بعض النحاة المواضع الست الأخيرة مثل ما قبلها من مواضع تؤول بالمشتق كابن مالك في شرح التسهيل^(٢)، والشاطبي في شرح الألفية^(٣).

وجعل ابن مالك ضابط هذه المواضع القياسية هو تأويلها بالمشتق بلا تكلف، يقول: [الرجز]

وَيَكْثُرُ الْجَمُودُ فِي سَفَرٍ وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ^(٤)

وقد وصف الأشموني تأويل المواضع الست الأخيرة بأن «فيه تكلف»^(٥).

وقد ورد في الديوان مجيء الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، لدلالاتها على التشبيه ومن ذلك قول ابن هاني: [الرمل]

كَاذِبٌ جَاءَ جَهَامًا زَبْرَجًا بعدما أومض بزق وزعد^(٦)

(١) الهمع ١/ ٢٣٧ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٢٧ ، وما بعدها .

(٤) انظر: الألفية ص ٧٩ .

(٥) شرح الأشموني ٢/ ١٧١ .

(٦) الديوان ص ١٢٠ ، الجهام: السحاب لا ماء فيه، الزَّبْرَج: السحاب الرقيق، وهو هنا يشبه ما يعطيه الدهر للإنسان بالسحاب الكاذب الذي لا ماء فيه.

وقوله: [الطويل]

وقد مارت البزلُ القناعيسُ أجبلاً وقد ماجت الجزُدُ العناجيحُ أبخراً^(١)

وقوله: [الرملي]

بل ما لهذا البرق صلاً مطرقاً ولأي شملٍ الشائمين أتيحا^(٢)

وقوله: [الطويل]

وقد كان لي قلبٌ فعودرَ جُمرةٌ عليك وعيشٌ سَجَسِجٌ فغدا رَضفا^(٣)

وقوله: [الكامل]

ما كنتُ أحسبُ أن أرى بشرًا كذا ليثا ولا دزعا يُسمَى غابا^(٤)

وقوله: [البيسط]

هذا أهرثُ كشدوق الأسدِ قَدُ زأرا وهذا غَمُوسٌ كالأخاديدِ^(٥)

وقوله يصف الخيل: [الطويل]

مَرْفَلَةٌ يَسْحَبْنَ أذيالَ يُمنَةَ وَيَرْكُضْنَ دِيابِجًا وَوَشِيًا مُحَبَّرًا^(٦)

(١) الديوان ص ١٤٤ ، مارت البزل: ماجت وترددت في سيرها، البزل جمع بازل، وهو البعير الذي انشق نابه، القناعيس جمع قنعاس، وهو الضخم من الإبل.

(٢) الديوان ص ٦٩ .

(٣) الديوان ص ٢١٣ .

(٤) الديوان ص ٥١ .

(٥) الديوان ص ٩٣ .

(٦) الديوان ص ١٤٠ ، مرفلة: من رَفَل الإزار: أرسله وتبختر فيه، يمنة: ثوب يماني، يركضن: يضرين بأرجلهن، ماشيات مشية حسنة، الوشي: نقش الثوب، المحبر: المحسن والمزين.

ففي هذه الأبيات جاءت الحال - وهي على الترتيب (جهاما - زبرجا - أجبلا - أبحرا - صلا - جمرة - رضفا - ليثا - زأرا - دياجا) - جامدة، وهذا جائز في القياس، لأنها دالة على التشبيه، فالتقدير فيما سبق: (مشبها جهاما - مشبها زبرجا - مشبها أجبلا - مشبها أبحرا - مشبها صلا - مشبها جمرة - مشبها رضفا - مشبها ليثا - مشبها زأرا - مشبها دياجا).

وتجدر الإشارة إلى أن شارح الديوان ذكر في إعراب (دياجا) قولين، يقول: «قوله: (دياجا) بالنصب على أنه مفعول نائب عن صفة عاملة فيه وقعت حالا من الضمير في يركضن، وتقدير الكلام: يركضن لابسة أو مجللة دياجا، ويجوز ان يقال: إن (دياجا) مفعول قوله: (يركضن)»^(١).

وأرى أن إعرابه حالا أفضل؛ لأنه اسم جامد دال على التشبيه، ولا داعي إلى تكلف التقدير كما ذهب إلى ذلك الشارح.

ومما يعتبر اسما جامدا المصدر المنكر، وقد ورد بكثرة وقوعه حالا^(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعْيًا﴾^(٣)، ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾^(٤)، ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾^(٥)،

(١) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هاني، ص ٣٥٣.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣ / ٤٣٩.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) البقرة: ٢٧٤.

(٥) الأعراف: ٥٥.

﴿وإدعوه خوفاً وطمَعاً﴾^(١)، ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(٢)، وكما في قول زهير بن أبي سلمى^(٣) : [الطويل]

فَلَأَيَّ بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا على ظَهْرِ مَخْبُوكِ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ

وكما في قول أوس بن حجر^(٤):

فكان من أفلت من عامر ركضا وقد أعجل أن يلجما

وعلى الرغم من وروده بكثرة في كلام العرب حالا، إلا أن الجمهور قصره على السماع؛ «لأنه شيء وضع موضع غيره»^(٥)، ولم يجعلوه قياسا إلا في ثلاثة مواضع، هي ما كان في نحو: (أنت الرجل علما)، و(أنت زهير شعرا)، و(أما علما فعالم)^(٦).

وذهب المبرد إلى قياسه - بجانب المواضع الثلاثة القياسية السابقة - في كل ما «هو نوع من عامله نحو: جاء زيد سرعة»^(٧)، كما روى بعضهم عنه أنه أجازته مطلقا^(٨).

وكما اختلفوا في قياسيته أو عدم قياسيته اختلفوا حول تخريج ما ورد من أمثلة في السماع، «فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق... وقال بعضهم هي مصادر على حذف

(١) الأعراف: ٥٦ .

(٢) نوح: ٨ .

(٣) انظر: ديوانه ص ٩٠ ، اللأبي: الجهد والمشقة، المحبوك: المدمج الخلق، ظماء مفاصله: قليلة اللحم يابسة وليست برهلة، والمفصل: مجمع كل عظمين.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) شرح المفصل ٢ / ٥٩ .

(٦) انظر: الهمع ١ / ٢٣٨ .

(٧) شرح الأشموني ٢ / ١٧٣ .

(٨) انظر: الهمع ١ / ٢٣٨ .

مضاف... وقيل هي أحوال على حذف مضاف... وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضا وعليه الأخفش والمبرد»^(١).

ورجح كثير من المحدثين كالأستاذ/ عباس حسن^(٢)، والدكتور/ أبو سعيد محمد عبد المجيد^(٣) رأي سيويو والبصريين، وهو أن المصدر حال بنفسه، إلا أنهم رفضوا القول بعدم قياسيته، ومن ثم تأويله بالمشتق كما أوله الجمهور، نظرا لكثرة وروده في كلام العرب؛ لأن تأويله بالمشتق يفوت غرض دلالي للمصدر، وهو المبالغة، يقول د/ أبو سعيد محمد عبد المجيد: «ولا حاجة لنا إلى التأويلات؛ لأنها تؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنه جيء به للدلالة على معنى المبالغة، وإذا أولناه بالمشتق أو قدرنا العامل أو المضاف أو غيره لن نصل إلى المعنى المنشود»^(٤).

والنحاة المحدثون الذين قالوا بقياسية وقوع المصدر حالا متبعون لقرار مجمع اللغة العربية فبرابر ١٩٧١.

وأرى أن هذا الرأي هو الصحيح، وقد ورد في الديوان وقوع المصدر حالا، وذلك للمبالغة، كما في قول ابن هاني: [الطويل]
وَقَرَّطَهَا الدَّرَ الَّذِي خُلِقَتْ لَهُ وَفَاقًا وَكَانَتْ مِنْهُ أَسْنَى وَأَخْطَرًا^(٥)

(١) الهمع ١/ ٢٣٨ .

(٢) انظر: النحو الوافي ٢/ ٣٧٢ .

(٣) انظر: قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القرآن الكريم، دراسة نحوية نقدية ص ٢٩، بحث بالمجلد الرابع من دراسات الجامعة الإسلامية العالمية ديسمبر ٢٠٠٧ م .

(٤) قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القرآن الكريم، دراسة نحوية نقدية ص ٢٩ .

(٥) الديوان ص ١٤٢ .

وقوله: [الرميل]

ورجوناه ملاذا للورى ودعوناه عتادا للأبد^(١)

وقوله: [البسيط]

والفرق بين الورى جمعا وبينهم كالفرق ما بين معدوم وموجود^(٢)

وقوله: [أخذ الكامل]

وحدودُ تعبيرِ المُعَمَّرِ أَنْ يسمو صعودا ثم ينحدِرُ^(٣)

ففي هذه الأبيات جاء الحال مصدرا، وهذا للمبالغة.

- الحال من المضاف إليه.

اشتراط النحاة لمجيء الحال من المضاف إليه أحد الشروط الآتية^(٤):

١- أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال، نحو: (عرفت قيام زيد مسرعا)، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٥).

٢- أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا﴾^(٦).

(١) الديوان ص ١٢٢ .

(٢) الديوان ص ٩٥ .

(٣) الديوان ص ١٧٠ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ .

(٥) المائدة: ٤٨ .

(٦) الحجر: ٤٧ .

٣- أن يكون المضاف كالجاء من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(١).

وقد جاء وقوع الحال من المضاف إليه في الديوان في عدة مواضع، كما في الأبيات التالية: [الطويل]

حنيني إليه ظاعنا ومخيمًا	وليس حنينُ الطيرِ إلا إلى الوكرِ ^(٢)
أهل حوضِ الله يجري سلسلاً	بالظهور العذبِ والصفوِ البرادِ ^(٣)
لولا انبعاثُ السيفِ وهو مسلطٌ	في قتلهم قتلَتْهُمُ النِّعماءُ ^(٤)
لله إحدى الدوحِ فاردةٌ ولا	لله مخيئةٌ ولا جرعاءُ ^(٥)

فكل من (ظاعنا - يجري - فاردة - وهو مسلط) حال، وصاحبه مضاف إليه، وهو على الترتيب: (ياء المتكلم في حنيني - حوض - السيف - الدوح)، وهذا جائز؛ لأن المضاف في الأبيات الثلاثة الأولى كالجاء من المضاف إليه، وفي البيت الرابع جزء من المضاف إليه.

- مجيء الحال من النكرة.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه في المعنى «مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل البدء أن يكون معرفة»^(٦)، ولا يجوز مجيء الحال من النكرة إلا «بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ، فمن المسوغات تخصص صاحب

(١) النحل: ١٢٣.

(٢) الديوان ص ١٥٥.

(٣) الديوان ص ١١٥.

(٤) الديوان ص ١٤.

(٥) الديوان ص ١٠.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣١.

الحال بوصف كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾^(١)... وتخصّصه بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾^(٢)...

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٣)... ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك: (هذا قائما رجل)^(٤).

فهذه بعض المسوغات لوقوع صاحب الحال نكرة.

وذكر سيبويه أنه يجوز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، يقول تعليقا على (هذا قائما رجل): «وَحُمِلَ هَذَا النِّصْبُ عَلَى جَوَازِ فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا»^(٥)، وتبعه أبو حيان^(٦).

وقد ورد في الديوان مجيء الحال من النكرة، كما في قول ابن هاني:
[الطويل]

لَا أَرَى كَابِنِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ مَلِكًا لَابِسًا جَلَالََةَ مُلْكِهِ^(٧)

وقوله: [المتقارب]

وَمَا خُلِقْتَ عَبْنًا أُمَّةً وَلَا تَرَكَ اللَّهُ قَوْمًا سُدَى^(٨)

(١) الدخان: ٣، ٤.

(٢) فصلت: ١٠.

(٣) الحجر: ٤.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٢، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧، والهمع ١/ ٢٤٠.

(٧) الديوان ص ٢٤٩.

(٨) الديوان ص ٢٥.

ففي البيت الأول جاءت الحال (كابن جعفر) من نكرة، وهي: (ملكا)، وفي البيت الثاني جاءت الحال (عبثا) من نكرة أيضا، وهي: (أمة)، وهذا جائز، لأن النكرة أفادت، وإفادتها هنا متحققة بوجود النفي في البيتين، وبوصف النكرة في البيت الأول.

ومن ثم فإن تقديم الحال هنا ليس بواجب، وإنما هو جائز؛ للاهتمام والعناية به.

- الحال المؤكدة.

الحال نوعان: مبينة للهيئة، ومؤكدة، فالمبينة للهيئة هي الحال التي تبين هيئة صاحبها أثناء صدور الفعل منه، ومن ثم «تدل على معنى لا يفهم مما قبلها»^(١)، وتسمى أيضا مؤسسة، وهذا النوع هو الغالب على الحال، وكل ما سبق من نماذج من ديوان ابن هاني من قبيل المبينة للهيئة.

أما المؤكدة فهي ثلاثة أنواع: مؤكدة لمضمون الجملة كما في نحو: (خليل أبوك عطوفا)، ومؤكدة لعاملها، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَأرسلناك للناس رَسُولًا﴾^(٢)، ومؤكدة لصاحبها كما في نحو: (اختلف كل الشعوب جميعا)^(٣).

والمؤكدة أثبتها الجمهور، وأنكرها المبرد والفراء والسهيلي «وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة؛ إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها»^(٤).

(١) الهمع ١/ ٢٤٥.

(٢) النساء: ٧٩.

(٣) انظر: النحو الوافي ٢/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٤) الهمع ١/ ٢٤٥.

والحق أن الجمهور لم ينكروا الفائدة التي تحققها الحال المؤكدة، والدليل على ذلك أنهم أسموها مؤكدة، ولكن فرقوا بين نوعي الحال على أساس العلاقة بين المعنى الجديد الذي تحققه الحال وما قبلها، فإذا كان المعنى الجديد لا يفهم مما قبلها فهي حال مبينة للهيئة، وإذا كان مفهوما مما قبلها فهي مؤكدة.

وقد ورد في الديوان مجيء الحال المؤكدة لعاملها، كما في قول ابن هانئ: [الكامل]

إنّا اجتمعنا في الندى عصابةً تُني عليك بالسُنِّ النِّعماء^(١)

وقوله: [الطويل]

هناك تضيء الأرض نورا وتلتقي دُنُوا فلا يَسْتَبْعِدُ السَّفَرُ السَّفْرُ^(٢)

وقوله: [الطويل]

ولمّا نكَبَ اليدُ مُعْرَضًا وأتأقُ سَجَلًا للرياضِ فَطَفْحًا^(٣)

ففي البيت الأول جاءت الحال (عصابة) مؤكدة لما فهم من عاملها (اجتمعنا)، وفي البيت الثاني جاءت (دنوا) أيضا مؤكدة لما فهم من عاملها (تلتقي) كذلك في البيت الثالث، حيث أكدت الحال ما فهم من الفعل (نكب)، وفاعله ضمير يعود على السحاب، أي: عدل السحاب عن اليد معرضا.

(١) الديوان ص ١٩ .

(٢) الديوان ص ١٣٦ .

(٣) الديوان ص ٧٥ ، نكب اليد: عدل عنها معرضا، وهو السحاب، أتأق: ملا، السجل: الدلو العظيمة، طفح الوعاء: ملاءه حتى فاض منه الماء.

- رتبة الحال بالنسبة لعاملها وصاحبها.

الأصل في رتبة الحال أن تتأخر عن عاملها وصاحبها، كما اتضح من خلال الأمثلة السابقة، وقد تتقدم الحال على عاملها حيناً، وقد تتقدم على صاحبها حيناً آخر.

وتقديمها على عاملها إما ان يكون واجبا، وإما ان يكون جائزا، وإما أن يكون ممتنعا.

فالمواضع التي تتقدم فيها وجوبا^(١):

١- إذا كانت الحال اسم استفهام؛ لأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء في هجاء الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

كيف قارنت منه بدرا تماما وله منك جوزهر الكسوف
كيف صاحبه بأخلاق وغد لا ينسي في يبوسة وجفوف
كيف راهنت في السباق على ما فيك من نية وباع قطوف^(٢)

فالحال هنا اسم استفهام، وهو (كيف)، وهو له الصدارة في الكلام؛ لذا وجب تقديمه على عامله، وهو (قارنت) في البيت الأول، و(صاحبت) في البيت الثاني، و(راهنت) في البيت الثالث، وصاحب الحال في البيت الثلاثة هو ضمير المخاطب العائد على الوهراني.

(١) انظر: شرح الأشموني ٢ / ١٨٢، ١٨٣.

(٢) الديوان ص ٢١٦.

٢- إذا وقع اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحدية، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو مُعانا

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [المتقارب]

وذي تـدراً كفه بالطعـا ن أسمح من حاتم بالقرى^(١)

فاسم التفضيل (أسمح) توسط هنا بين اسمين مختلفين، وهما: (كفه)، و(حاتم)، وقد فضل الاسم الأول في حالة الطعان على الاسم الثاني في حالة القرى.

ويمتنع تقديم الحال فيما إذا كان «العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ"مثل" و"شبه" ... وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و"ليت"، و"لعل"، و"كأن"، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار وإياها عنيت بقولي:

وكل ما فيه حصول استكن

كالنضر فيها أو هناك مكرما^(٢)

كذلك يمتنع تقديمه إذا كان العامل «صفة تشبه الجامد، وهو اسم التفضيل نحو: (هو أفصح الناس خطيبا)، أو اسم فعل نحو: (نزال مسرعا)^(٣).

(١) الديوان ص ٢٣، التدرأ: العدة والقوة، أي ان كف المعز بالطعان أسمح من كف حاتم بالقرى.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٣٨.

(٣) شرح الأشموني ٢ / ١٨٠.

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [الطويل]

فيا أيها الشانيه خلفك صاديا فإنك عن ذاك المعين مذود^(١)

وقوله: [الكامل]

بَلْ ما لهذا البرقِ صِلًا مُطَرِّقًا ولاي شمل الشائمين أتيجا^(٢)

وقوله: [البيسط]

ذا موقفُ الصَّبِّ من مرمى الجمار مشاخب البدن قفرا غير معهود^(٣)

ففي البيت الأول جاءت الحال (صاديا)، والعامل فيها اسم فعل الأمر (خلفك) بمعنى: ارجع، وفي البيت الثاني جاءت الحال (صلا) والعامل فيها اسم الإشارة (هذا)، وفي البيت الثالث جاءت الحال (قفرا) والعامل فيها اسم الإشارة أيضا، ومن ثم امتنع تقديم الحال على عاملها، وفي غير هذه المواضع يجوز تقديم الحال على عاملها، وتأخيرها، كما في الأبيات الآتية لابن هانئ: [الطويل]

وقد كان لي قلبٌ فغودِرَ جَمْرَةٌ عليك وعيش سجسج فغدا رضفا^(٤)

وقوله: [الطويل]

وقد مارت البزل القناعيس أجبلا وقد ماجت الجرد العناجيج أبحرا^(٥)

(١) الديوان ص ٩٧، الشانيه: المبعضه، والضمير يعود على المعز، خلفك صاديا: ارجع إلى وراء عطشان.

(٢) الديوان ص ٦٩، الصل: الحية.

(٣) الديوان ص ٨٩، الجمار جمع جمرة، وهي الحصاة، مشاخب جمع مشخب، وهو موضع جريان الدم، البدن جمع بدنة، وهي ما يهدى إلى مكة من الإبل والبقر.

(٤) الديوان ص ٢١٣.

(٥) الديوان ص ١٤٤، مارت البزل: ماجت وترددت في سيرها، البزل جمع بازل، وهو البعير الذي انشق نابه، القناعيس جمع قنعاس، وهو الضخم من الإبل.

وقوله: [الرمل]

كاذبٌ جاءَ جهامًا زبرجًا بعدما أومضَ بزقٌ ورعذ^(١)

تعقيب

بعد هذا التحليل لعناصر الجملة الفعلية في ديوان ابن هانئ، والعلاقات التي بينها، وما يطرأ عليها من ظواهر: كتقديم وتأخير، وذكر، وحذف، يتضح أن ابن هانئ قد وظف تلك العناصر والظواهر التي تطرأ عليها في أداء المعاني المختلفة، فكل ظاهرة لها دلالتها.

(١) الديوان ص ١٢٠ ، الجّهام: السحاب لا ماء فيه، الزّبرج: السحاب الرقيق، وهو هنا يشبه ما يعطيه الدهر للإنسان بالسحاب الكاذب الذي لا ماء فيه.